التكنولوجيا المالية ومدى إستفادت الفئات الأكثر إحتياجًا للخدمات المالية فى مصر

د . ميرفت محمد عبد الوهاب

مدرس الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة الازهر (فرع البنات)- القاهرة

المقدمة :

تلعب التكنولوجيا المالية دورهام فى تسخير الإتصالات الحديثة فى المجال المالي وإبتكار وتقديم خدمات مالية إلكترونيًا. فالتكنولوجيا المالية لا تجعل هذه الخدمات أكثر سهولة فحسب ، بل يمكن أيضًا أن تجعلها أقل تكلفة مما يُمكن كل أفراد المجتمع كل حسب وضعه من إستخدام الخدمات المالية من دفع ، إئتمان ، تحويل ، إستثمار ، وبالتالي إحداث أثر ملموس على الفئات المحرومة من هذه الخدمات والتي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي ، ولهذا إتجهت مصر إلى مواكبة التكنولوجيا المالية وتشجيع تقديم الخدمات المالية إلكترونيًا من خلال العمل على إنشاء شركات ناشئة فى المجال المالي الرقمي لتقديم حلولاً جديدة يستطيع القطاع المالي توظيفها لتحسين سرعة وسهولة وصول الخدمات المالية بفاعلية إلى جميع فئات المجتمع.

أهمية البحث :تكمن أهمية هذه الدراسة فى إبراز واقع التكنولوجيا المالية فى مصر ، بالإضافة إلى إظهار مدى قدرة التكنولوجيا المالية فى إتاحة الخدمات المالية للفئات المهمشة والأكثر إحتياجًا والتأكيد على أهمية إيجاد خدمات ومنتجات مالية رقمية تناسبهم.

هدف البحث :

نسعى من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية :

١. التعرف على ماهية التكنولوجيا المالية ودافعها عالميًا.

٢. الوقوف على جهود مصر فى تبني وتطوير صناعة التكنولوجيا المالية.

٣. دراسة قطاع التكنولوجيا المالية فى مصر ، والتعرف على الخدمات والتطبيقات المالية الرقمية المقدمة إلى جميع فئات المجتمع وخاصة الفئات

المهمشة والأكثر إحتياجًا.

٤. إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه تطور وتوسع الخدمات المالية الرقمية.

مشكلة البحث :

تعمل الكثير من شركات التكنولوجيا المالية تحت شعار "Empowering the unbanked" أو تمكين المستبعدين ماليًا ، وإن المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية كصناعة أو قطاع لا يكمن فى تطوير أداة أخرى لتأمين راحة عملاء المصارف ، ولكن فى مدى مساهمتها فى تحسين فرص المستبعدين ماليًا للحصول على الخدمات المالية. ومن هنا يمكننا طرح إشكالية البحث فى السؤال التالي : هل إستطاعت التكنولوجيا المالية مساعدة الفئات المهمشة والأكثر إحتياجًا فى الوصول إلى الخدمات المالية ، وهل قدمت لهم خدمات مالية رقمية تناسب إحتياجتهم ؟

منهجية البحث :

من أجل التصدي لمشكلة الدراسة وإختبار فرضيتها ووصولاً إلى الأهداف. اعتمدت الدراسة على المنهج الإستقرائي حيث تم مسح نظري لأهم الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع البحث، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لرصد وتحليل واقع التكنولوجيا المالية فى مصر وما أدت إليه التكنولوجيا المالية من تطور وتنوع فى الخدمات المالية الرقمية ومدى الإستفادة منها.

فرضية البحث :

تُحسن التكنولوجيا المالية فرصة وصول الخدمات المالية للفئات المهمشة والأكثر إحتياجًا.

الدراسات السابقة :تناولت العديد من الأبحاث التكنولوجيا المالية مع إختلاف تركيز كل بحث على محور معين للدراسة بإختلاف الهدف من إعداد البحث ، وسوف نعرض فيما يلي بعض الدراسات التي ركزت على مجال إهتمام الدراسة الحالية.

١- دراسة (ريهام أحمد ممدوح)[١] تهدف الدراسة إلى إظهار قدرة التكنولوجيا

(١) ريهام أحمد ممدوح حسين «أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الإقتصادية» ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، ديسمبر ٢٠٢٠.

المالية كأحد إبتكارات الثورة الصناعية الرابعة لربط المستهلكين بالخدمات المالية وتحقيق مزايا الإدخار والإقتراض وتحويل الأموال فى مصر. ورأت الدراسة أنهذا الوصول المالي يتم ببساطة عن طريق فتخ حسابات الهاتف المحمول بطرق أبسط وأقل تكلفة ، ولقد توصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية يمكن أن تحقق العدالة الإقتصادية بين المستهلكين ولكنها ليست تلقائية وتتطلب جهودًا وإجراءات دولية ومحلية.

٢- دراسة (Hossam Hussein)[1] تهدف هذه الدراسة إلى إظهار مدى الإستفادة من التكنولوجيا المالية والتقنيات الجديدة لتحقيق الشمول المالي ، ولقد توصلت الدراسة إلى إن رغم جهود الحكومة وإنتشار الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية بالتوازي مع إنتشار الأنترنت والهواتف المحمولة ، فإن مصر لديها مرتبة منخفضة فى الشمول المالي بالمقارنة بالدول الأفريقية والعربية. وتوصي الدراسة بضرورة الحصول على بيانات ومعلوماتدقيقة حول وضع الإقتصاد غير الرسمي الذي يمثل عقبة أمام الشمول المالي.

٣- دراسة (The World Bank)[2] وهي تتناول تجربة كينيا فى استخدام التكنولوجيا المالية متمثلة فى الهواتف المحمولة ، حيث ترى الدراسة إن كينيا إستطاعت تحقيق مؤشرات مرتفعة للشمول المالي من خلال إستخدام الهاتف المحمول وذلك بتشغيل منصةM-Pesa التي يمكن من خلالها فتح حسابات وسداد مدفوعات والقيام بالتحويلات ومنح قروض. وتوصلت الدراسة أن من أسباب إزدهار M-Pesa وتحقيق مستوى مرتفع من الشمول المالي سهولة فتح حساب بدون رسوم وبموجب إثبات هوية رسمي فقط ،إضافة إلى إرتفاع معدل معرفة القراءة والكتابة بين مختلف شرائح المجتمع الكيني.

٤- دراسة (Derry D'silva)[3] ترى الدراسة أن الهند حققت مستويات مرتفعة من الشمول المالي وذلك بإستخدام التكنولوجيا ، حيث إعتمدت على تطوير البنية التحتية الرقمية ، فجعلت إثبات الشخصية بصورة رقمية من خلال هوية إلكترونية

(1) Hossam Hussein, "The Impact of Financial Technology on Financial Inclusion : The case of Egypt : IOSR, Journal of Economics and Finance, Vol. 11, Issue 6, Ser. II (Nov. – Dec. 2020), pp 35-51.

(2) The world Bank. What Kenya's Mobile Money Success Could mean for the Arab World (2018).

(3) Derry D'Silva, Zuzana Filkova, Frank Packer and Siddhartha Tiwari. "The design of digital Financial infrastructure : lessons from India- BIS Papers, No. 106, December, 2019.

جديدة مسماه Aadhaar ، ثم تم إنشاء نظام مدفوعات مرتبط بتلك الهوية ، ثم قامت الهند بخطوة قوية فى عام ٢٠١٦ لدفع المجتمع للتخلص من التعاملات النقدية وإستبدالها بالطرق الإلكترونية حيث تم إلغاء بعض فئات الأوراق النقدية. وتخلص الدراسة إلى أن الهند لم تبدأ الشمول المالي بعرض خدمات التكنولوجيا المالية والإعتماد على البنية التحتية القديمة ، إنما بدأت بإطلاق بنية تحتية رقمية جديدة كانت هي الأساس الذي بنيت عليه التكنولوجيا المالية ، وإنطلقت البنوك وشركات الخدمات المالية بقوة لعرض خدمات ومنتجات مالية ومصرفية رقمية.

خطة الدراسة :

المبحث الاول: ماهية التكنولوجيا المالية.

المبحث الثانى : التطور العالمي لقطاع التكنولوجيا المالية : العرض والطلب.

المبحث الثالث :النظام البيئي لقطاع التكنولوجيا المالية فى مصر

المبحث الرابع : التكنولوجيا المالية وإستهداف الفئات الأكثر إحتياجًا للخدمات المالية فى مصر.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

المبحث الاول : ماهية التكنولوجيا المالية "Fin-Tech" :

شهدت السنوات القليلة الأخيرة ثورة غير مسبوقة فى التكنولوجيا المالية غيرت إلى حد كبير الخارطة التقليدية للتمويل ، وتحولت الكثير من المعاملات بشكل أسرع من المتوقع نحو التقانة ، الأمر الذي يعتبر فتحًا بالنسبة لفئات واسعة من المستهلكين وطالبي الخدمات المالية ، إذ تمكنهم من الوصول إلى الخدمات المالية بشكل كفء (بسرعة ودون تكلفة) وفعال.لذا نحاول فى هذه الدراسة توضيح مايلى :-

- المطلب الأول : مفهوم التكنولوجيا المالية ، ومراحل تطور التكنولوجيا المالية .
- المطلب الثانى : مجالات إستخدام التكنولوجيا المالية .
- المطلب الأول : مفهوم التكنولوجيا المالية ،ومراحل تطور التكنولوجيا المالية

مفهوم التكنولوجيا المالية :مصطلح التكنولوجيا المالية أو Financial technology تم إختصارها فى Fin-Tech وتشير فى معناها الواسع إلى تطبيق التكنولوجيا فى الصناعة المالية ، وتغطي تشكيلة واسعة من الخدمات المالية كالإقراض والإستثمار والدفع وتحليل البيانات والتأمين وإدارة الخطر وإدارة الثروة.

وحسب مجلس الإستقرار المالي "Financial Stability Board" فإن التكنولوجيا المالية هي "إبتكارات مالية بإستخدام التكنولوجيا يمكنها إستحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة ، لها أثر مادي وملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية"(١).

وعليه توصف التكنولوجيا المالية بأنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد وتستخدم التكنولوجيا الحديثة من هواتف ذكية ، شبكات إتصال ، تجارة إلكترونية ، عملات رقمية ... الخ ، وذلك لتحسين الخدمات المالية التقليدية وإستحداث خدمات ومنتجات مالية أخرى. وتتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ، ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها. وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة ، والشركات الناشئة هي شركات صغيرة حديثة العهد تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الإستحواذ على حصة كبيرة فى الأسواق القائمة.

(1) FINDEX ABLE. The Global Fintech Index 2020, The Global Fintech Index City Rankings Report, December, 2020, p 18.

- مراحل تطور التكنولوجيا المالية :إن مصطلح التكنولوجيا المالية ماهو إلا إمتداد لمفهوم الإبتكار المالي "Financial Innovation"والذي كان شائعًا منذ بداية القرن العشرين ، والإبتكار المالي يقصد به تطوير الأدوات والمنتجات المالية وتوفير حلول لمشاكل التمويل سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات أو الدول ، فظهرت البطاقات الإئتمانية فى الخمسينات من القرن العشرين ،ثم الصراف الآلي (ATM) فى الستينات ، فالتداول الإلكتروني للأسهم فى السبعينات ، فالحسوبات المتقدمة فى الثمانينات، فالمصرفية الإلكترونية من خلال الإنترنت فى التسعينات. ومع التطور التكنولوجي الهائل الذي عرفته نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين والتي اطلق عليها الثورة الصناعية الرابعة ، والذي أصبحت فيه التكنولوجيا دافعًا للشق المالي إنتقل المصطلح إلى التكنولوجيا المالية ، ولتصبح مصطلات كالمحفظة المتنقلة "Mobile Wallet"وتطبيقات ومنصات الإقراض مابين النظراء "Platform Peer to Peer Lending"من المصطلحات الدارجة والمتداولة[1]. وتقسم مراحل التكنولوجيا المالية إلى مرحلتين ، تتضمن المرحلة الأولى : حلول الدفع وحلول الإقراض. أما المرحلة الثانية فتشمل إدخال التكنولوجيا إلى التحويلات المالية الدولية والتأمين وإدارة الثروات وبداية إستخدام البلوكتشين أو سلسلة الكتل فى التعاملات الرقمية.

المطلب الثانى : مجالات إستخدام التكنولوجيا المالية

لقد طورت التكنولوجيا المالية مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية وإبتكرت أخرى أهمهم:

١- خدمة المدفوعات وتحويل الأموال : إستطاعت التكنولوجيا المالية تحسين المعاملات المالية بشكل ملحوظ حيث أصبحت عملية دفع الفواتير أسرع وأكثر أمانًا وسهولة ، وذلك بإستخدام الدفع الإلكتروني التي توفرها بعض الشركات عن طريق المواقع الإلكترونية والتطبيقات والمنصات وحلت تطبيقات المحفظة المتنقلة على الهاتف المحمول مكان النقود فى الكثير من المحلات، كما أمكن تحويل الأموال محليًا بطريقة سهلة دون الحاجة إلى حساب مصرفي وذلك بإستخدام الهواتف المحمولة[2].

(١) عبد الكريم أحمد قندور « التطبيقات المالية وتطبيقاتها فى الصناعة المالية الإسلامية» ، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٩، ص ١٦.
(2) S&P Global. "An Introduction into Fintech : Key sectors and trends, October, 2016, p 7. Available at : http://spglobal.com.

٢- التمويل والإقراض الرقمي : ظهرت خدمة التمويل الجماعي أو التشاركي (Crowd Funding)وهو تمويل يتم من خلاله جمع مبالغ صغيرة من الأموال من أعداد كبيرة من الأفراد بهدف تمويل أعمال، أو مشاريع محددة ، أو للإستهلاك الفردي ، أو لأية إحتياجات تمويلية أخرى ، وذلك من خلال منصات وقواعد بيانات على الأنترنت ، يمكن من خلالها الربط بين مستخدمي الأموال (المقترضين) والمولين (المُقرضين). ويوجد أربعة أنواع للتمويل الجماعي ، تمويل جماعي للحصول على التبرعات ، تمويل جماعي للحصول على مكافآت وتمويل جماعي للحصول على قروض ، وتمويل جماعي للإستثمار فى الأسهم رأس المال.

كما ظهرت أيضًا منصات الإقراض بين النظراء (Peer-to-Peer Lending P2P) ويصف مصطلح نظير إلى نظير التفاعل بين طرفين دون الحاجة إلى وسيط مركزي ، وهي للأطراف المهتمة بإقراض بعضها البعض ، بشروط متفق عليها بشكل متبادل من خلال منصة عبر الإنترنت. كما توفر معظم منصات الإقراض (P2P)للمقرض لمحة عامة على الخصائص المالية للمقترضين كمؤشر رئيسي للجدارة الإئتمانية[١].

٣- إدارة الثروات – المستشار الآلي : إن إستثمار المدخرات للأفراد ذوي الدخول المرتفعة وأصحاب الثروات يتطلب مساعدة إستشاريين ماليين لإدارة المحافظ المالية ، والتخطيط لمالي. إلا أنه بظهور تقنية المستشار الروبوت (المستشار الآلي) وهي منصات تعمل على نصائح الإستثمار بإستخدام الخوارزميات المالية إستخدمت الكثير من المؤسسات والشركات المالية حلول المستشارين الماليين (الروبوتات) محل الخبراء البشريين خاصة بين المستثمرين الذين لا يستطيعون دفع رسوم إستشارة الخبراء الماليين (البشر). ويتم عمل المستشار الروبوت من خلال إجابة العملاء على مجموعة من الأسئلة التي تقيم ملف المخاطر الخاص بهم وعلى أساس ذلك يقوم الروبوت بإختيار مجموعة من الصناديق للإستثمار فيها[٢].

٤- تكنولوجيا التأمين Insur tech :هي مجموعة فرعية من التكنولوجيا المالية التي ترتبط بإستخدام التكنولوجيا لتبسيط وتحسين كفاءة صناعة التأمين ، حيث تستخدم شركات التأمين تطبيقات على الهاتف المحمول للتواصل مع العملاء ، بالإضافة إلى الإصدار والتوزيع وصرف التعويضات إلكترونيًا ، الأمر الذي يساهم فى تيسير إجراءات العمل بشركات التأمين ، وإختصار وقت إصدار الوثائق[٣].

(١) نفيسة الخير «التقنيات المالية الحديثة» ، صندوق النقد العربي ، ٢٠٢٠ ، ص ٩.
(٢) ومضة – بيفورت ، "تقرير التكنولوجيا المالية" ، التكنولوجيا المالية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" ، ٢٠١٧ ، ص ٤٦.
(3) Global Insur Tech Report – 2017, Insurance's new normal driving innovation with Insur Tech. Available at : https://pwc.es/es/publications/ seguros/fintechc-seguros-junio-2017 pdf.

٥ - البلوكتشين (سلسلة الكتل) : البلوكتشين Block chain هو نظام تسجيل إلكتروني مشترك مشفر وغير مركزي لمعالجة وتدوين المعاملات المالية الخاصة بالعملات الرقمية ، والعقود ، وتداول الأصول المالية ، ولا يوجد شخص واحد أو جهة واحدة مسؤولة عن السلسة بأكملها ، بل إنها مفتوحة ، ويمكن لجميع المشاركين فى السلسلة مشاهدة تفاصيل كل سجل أو مايُعرف بالكتلة، وتمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة بإستمرار من السجلات (الكتل) وتحتوي كل كتلة على الطابع الزمني ورابط إلى الكتلة السابقة، وعندما تخزن معلومة ما فى سلسلة الكتلة لا يمكن لاحقا القيام بتعديل هذه المعلومة(١).

٦ - العملات المشفرة Crypto currencies:هي عملات إلكترونية إفتراضية غير ملموسة لا مركزية تعتمد على التشفير، أي تحمل توقيعًا إلكترونيًا مشفرًا ليتمكن المتعاملون من تداولها ، ولا يتم إصدارها من طرف البنك المركزي أو السلطات العامة ، ويتم إستعمالها فقط عبر منصات وشبكات الإنترنت والهواتف المحمولة لشراء السلع والخدمات وإجراء التحويلات من شخص لآخر أو من بلد لآخر، ولإستخدام هذه العملات لابد من تفعيل تطبيق خاص بالعملة التي ترغب فى إستخدامها يتولى مهمة توليد عنوان يتم إستخدامه لإرسال وإستقبال التحويلات. والعملة الإفتراضية الأكثر شهرة وإنتشارًا هي البتكوين Bitcoin إلا أنه يوجد نحو ستون عملة إفتراضية أخرى مثل الريبل ، واشن ، واللايتكوين(٢).

٧ - البيانات الضخمة Big Data :هي البيانات التي تتجاوز فى حجمها بيئات الأجهزة وأدوات البرمجيات المستخدمة ، وتحتاج أساليب متطورة لمعالجة هذه البيانات حيث تنمو بشكل متزايد للغاية. وتتجه البنوك لإنشاء قاعدة رقمية تسجل بها البيانات الخاصة بجميع عمليات الإيداع أو السحب للمعاملات المالية المختلفة، سلوك الشراء ، الإدخار ، سجلات الإتصالات المختلفة الخاصة بخدمة العملاء ، لتقوم بتحليل تلك البيانات وذلك لتوفير مجموعة من العروض المبتكرة والشخصية لكل عميل على حدة. كما تعمل فى مجال الأمن السبرياني وذلك من خلال الكشف المبكر لأي إحتيال فى سلوك العميل(٣).

(1) CBINSIGHIS, (What is Block chain Technology), November 9, 2021 Available at : https://CBINSIGHTS.com/research/what-is-block chain-technology/.
(2) Op. cit.
(3) Clover DX, Fin Tech, Available at : https://cloverdx.com/solution/fintech.

٨- الأنظمة البيومترية : هي أنظمة تعمل على التعرف أو التأكد من شخصية الأفراد بطريقة آلية، وذلك من خلال صفة أو عدة صفات من صفاتهم الفيزيولوجية (كبصمة الأصبع ، الوجه ، بصمة العين). وقد أثبتت هذه الأنظمة إنها أكثر أمان وفائدة من الطرق التقليدية للتعرف على الأشخاص كأرقام التعرف الشخصية (PIN)، كلمات المرور Passwords. وهذه الأنظمة لها دور هام فى تطبيق قاعدة "أعرف عميلك" (KYC)[١].

٩ - الحوسبة الحسابية : مع تطور التقنيات المتاحة من خلال شبكة الويب والزيادة المطردة فى سرعات الأنترنت المتاحة للمستخدمين ، إتجهت العديد من المؤسسات إلى إتاحة تطبيقاتها للإستخدام من خلال شبكة الإنترنت بما يعرف بأسم الحوسبة السحابية ، وتوفر هذه التقنية للشركات والبنوك إمكانية تخزين المعلومات ومعالجتها وتناقلها والتشارك بها من أي مكان وفي أي وقت دون الإلتزام بإستخدام الحاسب الشخصي ، وإنما يتم إنجاز جميع هذه الإجراءات (التخزين ، المعالجة ، التناقل والمشاركة ، فى سيرفرات خارجية متاحة على سحابة الأنترنت مع ضمان أمن هذه المعلومات والحفاظ عليها ، وهذه التقنية تقلل بشكل كبير النفقات الرأسمالية للبنوك والشركات على الخوادم الداخلية باهظة الثمن[٢].

١٠ - التكنولوجيا التنظيمية (Reg tech) : التكنولوجيا التنظيمية تعتبر أهم أنواع التقنيات المالية حيث إنها تساعد البنوك والمؤسسات المالية على العمل وفق قواعد "الإمتثال" المالية ، وهي تشمل المراقبة التنظيمية وإعداد التقارير والإمتثال. ومن أهم أولويات التكنولوجيا التنظيمية هي رقمنة قواعد مكافحة غسيل الأموال والتي تهدف لتقليل العائدات المتحصلة بصورة غير مشروعة، وقاعدة (أعرف عميلك) والتي يقصد بها العمليات التي تحدد وتتحقق من هوية العملاء فى المؤسسات المالية لمنع الغش والممارسات غير السليمة[٣].

(1) Arab Regional Fintech Working Group, Digital Customer on –Boarding, ARAB MONETARY FUND, No 139, 2020, p11.

(2) AZURE, What is cloud computing? Available at : http://AZURE. Microsoft.com/en.us/resources/cloud-computing. Dictionary/what is cloud computing?/benefits.

(٣) حسين الحافظ «ماهي التكنولوجيا المالية» ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، مجلد ٢٦ ، العدد ١ ، ٢٠١٩ ، ص ٥٩.

المبحث الثانى : التطور العالمي لقطاع التكنولوجيا المالية

سوف نوضح فى هذا المبحث النقاط التالية :-

- المطلب الأول : عرض قطاع التكنولوجيا المالية عالميًا
- المطلب الثانى : الطلب على قطاع التكنولوجيا المالية عالميًا
- المطلب الثالث : القطاعات الرائدة عالميًا فى خدمات التكنولوجيا المالية

المطلب الأول : عرض قطاع التكنولوجيا المالية عالميًا

تضاعف حجم الإستثمارات العالمية فى قطاع التكنولوجيا المالية أكثر من أربع مرات خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ وذلك كما هو مبين بالشكل رقم (١).

شكل رقم (١)

الإستثمار العالمي فى التكنولوجيا المالية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١

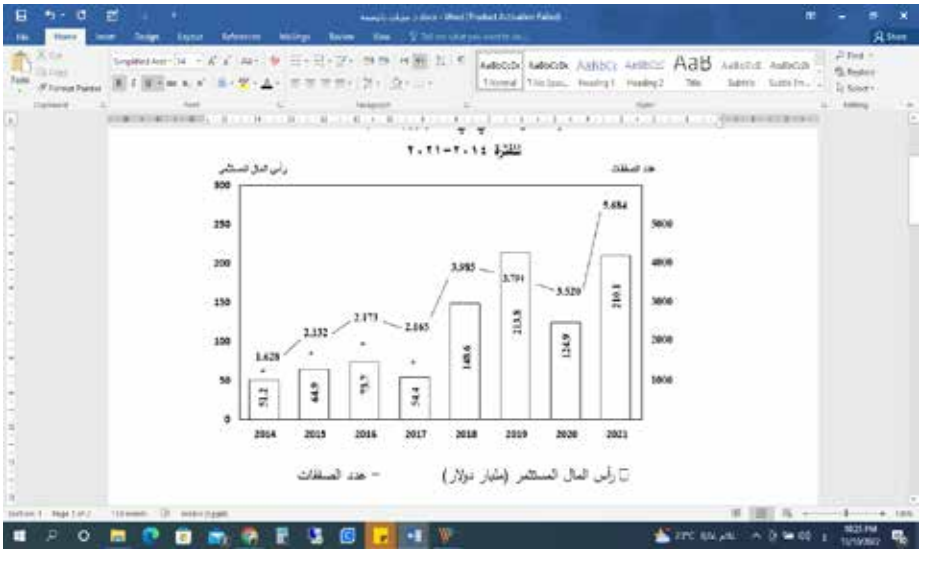

¤ رأس المال المستثمر (مليار دولار) - عدد الصفقات

المصدر :

KPMG. Pulse of Fintech, H2,21, January 2022, P 8.

* KPMG. Pulse of Fintech, H1, August 2020, P8.

وتظهر القفزة الكبيرة بين عامي ٢٠١٧و ٢٠١٨ فى كل من رأس المال المستثمر وعدد الصفقات، حيث تجاوزت الزيادة فى رأس المال المستثمر الضعف من ٥١,٢ مليار دولار عام ٢٠١٤ إلى ١٤٨,٦ مليار دولار عام ٢٠١٨. فيما شهد حجم هذه الإستثمارات إنخفاضًا بنحو الربع فى عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ١٢٤,٩ مليار دولار بعد أن كان ٢١٣,٨ مليار دولار عام ٢٠١٩ وقد يرجع ذلك للإنعكاسات الناتجة عن جائحة (كوفيد-١٩). إلا أن تسارع وتيرة التحول الرقمي المصاحبة للجائحة أدى إلى إرتفاع فى حجم الاستثمارات عام ٢٠٢١ لنحو ٢١٠,١ مليار دولار.

أما عن التوزيع الجغرافي لأهم مراكز التكنولوجيا المالية على مستوى العالم. فيضوح مؤشر Global Fin Tech Index ٢٠٢١ والذي يصنف الدول التي تتبنى التكنولوجيا المالية على عدد من المعايير أهمها سرعة خدمات الأنترنت المجاني ، وإستخدام التكنولوجيا الحديثة فى منظومة إدارة المدفوعات ، ومستوى تأمين المعاملات الرقمية. وقد حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على المركز الأول من أصل ٨٣ دولة يغطيها المؤشر عام ٢٠٢١ ، تتبعها المملكة المتحدة ثم إسرائيل فى المرتبة الثالثة. أما من الدول العربية فأحتلت الإمارات على المركز ٢٨ ، ومصر المركز ٧٢ ، وأخذت لبنان المركز ٧٣ ، وجاءت الأردن فى المركز ٧٥[1].

المطلب الثانى : الطلب على قطاع التكنولوجيا المالية عالميًا

فيما يتعلق بجانب الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية فيوضح مؤشر تبني وتطبيق التكنولوجيا المالية Global Fin Tech Adoption Index عن متوسط إستهلاك عالمي بلغ ٦٤٪ فى عام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٢٢٪ فى عام ٢٠١٧ و ١٦٪ فى عام ٢٠١٥. وتتصدر كل من الصين والهند قائمة ٢٧ دولة التي يتضمنها المؤشر ، حيث يبلغ معدل تبني التكنولوجيا المالية ٨٧٪ فى كل منهما ، ثم روسيا وجنوب أفريقيا بـ ٨٢٪ ، فى حين بلغ نسبة هذا المؤشر ٤٦٪ للولايات المتحدة الأمريكية ، ثم جاءت فى المرتبة الأخيرة اليابان بنسبة تبني للتكنولوجيا المالية ٣٤٪[2].

كذلك يوضح المؤشر زيادة ملحوظة فى وعي المستهلكين بالخدمات المالية الرقمية ، حيث أصبح ٩٦٪ من المستهلكين على دراية بأداة واحدة على الأقل من أدوات التكنولوجيا المالية[3].

(1) FINDEX ABLE. Global Fintech Ranking Report Bridging The Gap, 2021, p21.
(2) The Global Fintech Adoption Index 2019, EY. Building a better working world, p7. Available at : https://www.ey.com/en/ey-global-fintech-adoption-index.
(3)Op. Cit., p 5.

المطلب الثالث : القطاعات الرائدة عالميًا فى خدمات التكنولوجيا المالية

يوضح مؤشر تبني التكنولوجيا المالي Global FinTech Adoption Index **أن قطاع المدفوعات الرقمية والتحويلات يحتمل المرتبة الأولى من بين قطاعات التكنولوجيا المالية ، حيث نجد أن ٧٥٪ من المستهلكين حول العالم يستخدموا خدمة تحويل الأموال والمدفوعات الرقمية وذلك فى عام ٢٠١٩ ، ويأتي فى المرتبة الثانية قطاع التأمين حيث عرف إنتشارًا واسعًا فأرتفع عدد المستخدمين من ٨٪ عام ٢٠١٥ إلى ٢٤٪ عام ٢٠١٧ ثم وصل إلى ٤٨٪ عام ٢٠١٩. وذلك كما هو مبين بالشكل رقم (٢) ، وجاء قطاع الإدخار والإستثمار فى المرتبة الثالثة ، ثم تلاه قطاع إدارة الثروات ، وأخيرًا قطاع الإقتراض بنسبة إستخدام ٢٧٪ من إجمالي المستخدمين.**

شكل رقم (٢)

أهم قطاعات التكنولوجيا المالية المستخدمة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩

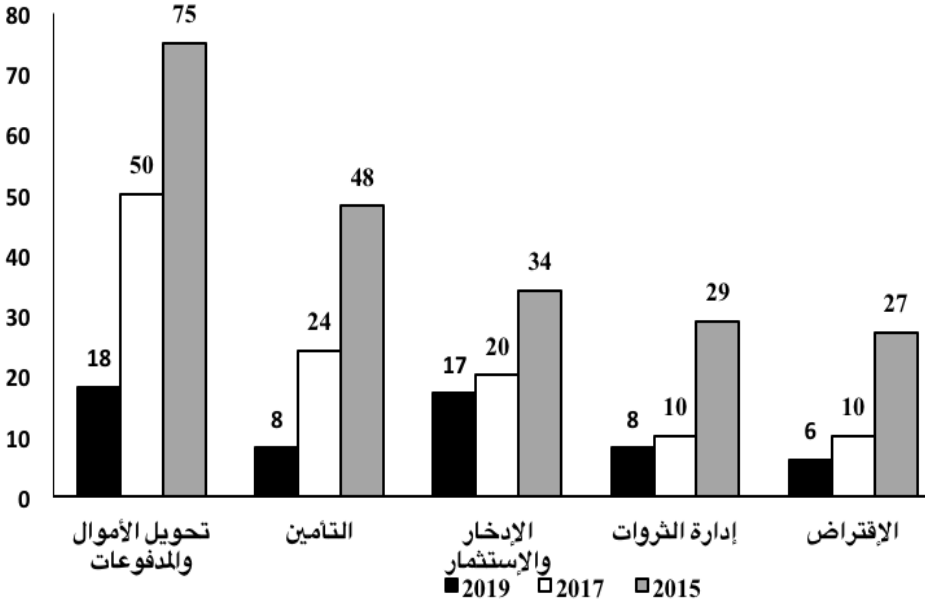

المصدر:

Global Fintech Adoption Index 2019، EY-Building a better working word,2019P 10.

المبحث الثالث :النظام البيئي لقطاع التكنولوجيا المالية فى مصر

يعد مجال التكنولوجيا المالية فى مصر حديث العهد إلا إنه يشهد تطورات سريعة خصوصًا مع تنامي المد التكنولوجي والعولمة الإقتصادية والمالية. ومن خلال هذا الجزء سنتعرف على النظام البيئي للتكنولوجيا المالية فى مصر وواقع الدور الذي يقوم به كل الفاعلين فى بيئة عمل خدمات التكنولوجيا المالية فى مصر.

لقد تمكنت مصر خلال السنوات القليلة الماضية من خلق بيئة عمل نشطة لخدمة التكنولوجيا المالية يشارك فيها الأطراف الفاعلة الرئيسية وأصحاب المصلحة المختلفين الذين يؤثرون ويتأثرون بشكل مباشر وغير مباشر على مجال التكنولوجيا المالية وهم : الجهات الرقابية والسلطة التشريعية ، المؤسسات المالية، شركات التكنولوجيا المالية ، المستثمرون ، حاضنات ومسرعات ومختبرات الأعمال ، المستهلكون (أفراد ومؤسسات) وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (٣).

شكل رقم (٣)

النظام البيئي لقطاع التكنولوجيا المالية فى مصر

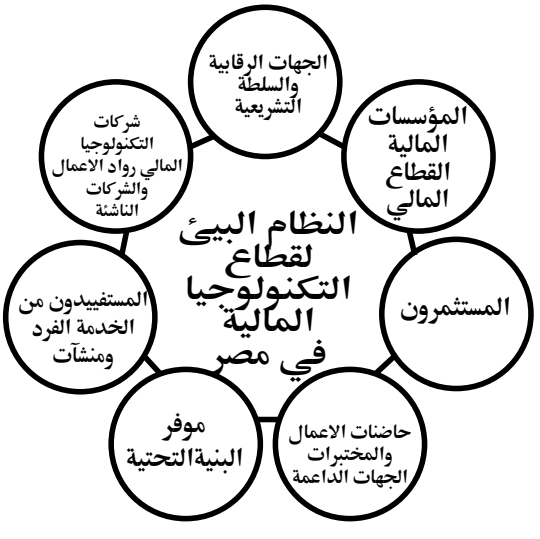

المصدر :

http://fintech-egypt.com/ecosystem

أولاً : الجهات الرقابية والسلطة التشريعية :

تحتاج التكنولوجيا المالية إلى إطر تشريعية ورقابية وتنظيمية داعمة تساعد على تشجيع المؤسسات المالية على تقديم وتطوير المزيد من الخدمات المالية الرقمية ، بما يراعي إحتياجات العملاء ويدعم النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه يحافظ على الإستقرار المالي. وتقوم الجهات الرقابية والسلطة التشرعية بوضع القواعد ومراقبة القطاع المالي الرقمي وحل أي نزاعات بين الكيانات التي تقع ضمن سلطتها وهي فى مصر متمثلة فى:

البنك المركزي المصري CBE وهو المسؤول عن تنظيم الخدمات المالية المصرفية التقليدية والرقمية، ووضع القواعد واللوائح الخاصة بالخدمات المالية الرقمية.

الهيئة العامة للرقابة المالية FRA وهي المسؤولة عن تنظيم الأنشطة المالية غير المصرفية والتي تشمل سوق الأوراق المالية والتأمين والتأجير التمويلي والتمويل الأصغر ، والوساطة والتمويل العقاري وخدمات التخصيم[1].

الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات NTRA وهو المسؤول عن تنظيم شبكات التليفون المحمول وشبكات الأنترنت وكل ما يتعلق بالبنية التحتية لخدمات التكنولوجيا المالية.

ولقد إتجهت مصر فى السنوات الأخيرة إلى تبني العديد من القوانين والتشريعات والمبادرات وفق رؤى شاملة تستهدف إتاحة الخدمات المالية الرقمية وذلك على النحو التالي :

١ - الإطار القانوني والتشريعي للتكنولوجيا المالية

عمل البنك المركزي على ترويج إستخدام الخدمات المالية الرقمية عبر المجلس القومي للمدفوعات الذي أنشأ بموجب القرار الجمهوري رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧. ويختص المجلس بخفض إستخدام الأوراق النقدية خارج القطاع المصري ، ودعم وتحفيز إستخدام الخدمات المالية الرقمية كطريقة أساسية للدفع. وفي هذا الصدد تم إصدار قانون تنظيم وضع إطار تنظيمي للمدفوعات غير النقدية، والقانون يلزم جميع

(1)https://www.Fra.gov.eg.

سلطات وأجهزة الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة بسداد المستحقات المالية الحكومية التي تزيد عن ٥٠٠ جنيه بوسائل الدفع غير النقدي[١].

وإستكمالاً للجهود المبذولة فى تطوير الإطار القانوني والتشرعي تم إصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الجديد رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ ، والذي يضم بابًا كاملاً يختص بنظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية ، بهدف مواكبة التطور السريع الذي يتم فى مجال المدفوعات على المستوى العالمي، حيث يوضح الشروط التي يعمل من خلالها « مشغل نظم الدفع » و « مقدم خدمات الدفع » إبتداء من منح التراخيص ونهاية ببيان الإجراءات والجزاءات المختلفة المطبقة فى حالة ثبوت مخالفة أحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذًا له ، كما ورد بالقانون بعض المواد الخاصة بتنظيم البنك المركزي لإستخدام التكنولوجيا المالية إبتداء من وضع معايير ومتطلبات وصلاحيات التطبيقات الإلكترونية التي تتيح الولوج إلى حسابات العملاء لدى البنوك أو مقدمي خدمات الدفع نهاية بحظر إصدار العملات المشفرة أو النقود الإلكترونية أو الإتجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها بدون الحصول على ترخيص من مجلس الإدارة طبقًا للقواعد التي يحددها[٢].

هذا فضلا عن قانون رقم ١٧٥ لنسة ٢٠١٨ فى شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات ، خاصة المادة ٢٣ منه والتي حددت العقوبة على جرائم الإحتيال والإعتداء على بطاقات البنوك والخدمات وأدوات الدفع الإلكتروني[٣].بالإضافة إلى قانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون حماية البيانات الشخصية[٤].

كما أصدرت الحكومة القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ والخاص بتنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية فى الأنشطة المالية غير المصرفية ، ويعتبر القانون أحد خطوات برنامج هيئة الرقابة المالية لتطوير القطاع المالي غير المصرفي لتهيئة السوق المصري لإستقبال مزيد من الشركات التي تعمل فى مجال التكنولوجيا المالية[٥].

(١) البنك المركزي المصري ، تقرير الإستقرار المالي ، ٢٠١٨ ، ص ٣٧.
(٢) الجريدة الرسمية ، قانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ ، بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي – العدد ٣٧ مكرر (و) ، ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠.
(٣) الجريدة الرسمية ، قانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ ، العدد ٣٢ مكرر (ج) ، ١٤ أغسطس ٢٠١٨.
(٤) الجريدة الرسمية – قانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ ، العدد ٢٨ مكرر (هـ) ، ١٥ يوليه ٢٠٢٠.
(٥) الجريدة الرسمية ، قانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ ، العدد ٥ مكرر (و) ، ٨ فبراير ٢٠٢٢.

٢- القواعد المنظمة

قام البنك المركزي المصري فى يوليو ٢٠٢١ بإصدار «القواعد المنظمة للتشغيل البيئي لخدمات الإيداع والسحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات والتي تهدف إلى زيادة إنتشار نقاط الإيداع والسحب النقدي داخل مصر – حيث أن تقديم الخدمات المصرفية بالوكالة تُعد من أهم الخدمات التي تُسهم فى تمكين عدد كبير من المواطنين من الوصول للخدمات المصرفية بكفاءة وفاعلية.

ولم تتوقف جهود ومبادرات البنك المركزي المصري حيث قام بتحديث لوائح خدمات الدفع بإستخدام الهاتف المحمول فى إبريل ٢٠٢١ ، وهذا يعتبر الإصدار الثالث للقواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع المتنقلة ، حيث كان الإصدار الثاني فى نوفمبر ٢٠١٦، والإصدار الأول كان فى يونيو ٢٠١٣ والذي أطلقته وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات[١].

وأيضًا قام البنك المركزي المصري فى فبراير ٢٠٢١ بإصدار قواعد الإقراض الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول ، ليتيح التقييم الإئتماني لصاحب المحفظة الإلكترونية بالتعاون مع الشركة المصرية للأستعلام الإئتمانيI-Score. ويتم التقييم الرقمي للعملاء الذين ليس لديهم تقييم إئتماني سابق من خلال بيانات شبكة الهاتف المحمول وعدد من الوسائل الأخرى المذكورة بالكتاب الدوري الخاص بخدمة الإقراض الرقمي.

كما قام البنك المركزي المصري فى أكتوبر ٢٠٢١ بإصدار "القواعد المنظمة لخدمات شبكة المدفوعات اللحظية "بهدف تحديد عمل البنوك وتطبيقات الهاتف المحمول لمقدمي الخدمات على شبكة المدفوعات المصرفية للعملاء عبر شبكة المدفوعات اللحظية ومنها المعاملات المالية وتحويل الأموال والمشتريات، والمعاملات غير المالية (الإستعلام عن الرصيد وكشف حساب مختصر) مما يساهم فى تيسير قيام العملاء بسداد إلتزاماتهم المالية بطريقة آمنة وسريعة على مدار اليوم[٢].

٣- التدابير والمبادرات

من منطلق دور البنك المركزي كمحفز للإبتكار والتطوير قام فى مارس ٢٠١٩ بإطلاق إستراتيجية متكاملة للنهوض بمنظومة التكنولوجيا المالية والإبتكار وتعد

(١) البنك المركزي المصري ، تقرير الإستقرار المالي ، ٢٠٢٠ ، ص ٦٦.
(٢) المرجع السابق ، ص ٦٦.

إستراتيجية التكنولوجيا المالية والإبتكار مقومًا أساسيًا من مقومات الخطة المتكاملة لتحويل مصر إلى مركز إقليمي لصناعة التكنولوجيا المالية ، وقد تم صياغة هذه الإستراتيجية بما يتوافق مع رؤية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ وتقوم إستراتيجية التكنولوجيا المالية والإبتكار على خمسة محاور أساسية هي :

تلبية جانب الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية ، وتنمية وإستغلال المواهب والقدرات الإبتكارية، وزيادة تمويل صناعة التكنولوجيا المالية ، وتعزيز القواعد الرقابية والتنظيمية المشجعة لصناعة التكنولوجيا المالية ، وقواعد الحوكمة الداعمة لصناعة التكنولوجيا المالية[١]. بجانب هذه المحاور حددت إستراتيجية التكنولوجيا المالية والإبتكار عدة مبادرات رئيسية بدء تنفيذها ومنها إنشاء البوابة الإلكترونية FinTech Egypt ، وتحويل مبنى البنك المركزي المصري التاريخي إلى مركز للتكنولوجيا المالية ليضم كل ما يخص البيئة التنظيمية والإجرائية لقطاع التكنولوجيا المالية فى مصر ، وإنشاء مركز التكنولوجيا المالية Fin Tech Hub بهدف ربط جميع الأنظمة البيئية للتكنووجيا المالية ، وإطلاق بوابة التكنولوجيا المالية Fin Tech Portal[٢].

يضاف إلى ذلك مبادرة مشروع بطاقات المرتبات الحكومية ، حيث يقوم البنك المركزي بالتعاون مع وزارة المالية والبنوك المصدرة لبطاقات المرتبات الحكومية بوضع خطوات العمل اللازمة لإحلال البطاقات القائمة للمرتبات الحكومية ببطاقات منظومة الدفع الوطنية. «ميزة»اللاتلامسية المتوافقة مع أحدث ما توصلت إليه نظم الدفع العالمية. وتمكن بطاقات «ميزة» حامليها من حرية السحب النقدي من أرصدتهم عبر شبكة الصراف الآلي المحلية ، كما تمكنهم من سداد المدفوعات الحكومية إلكترونيًا ، إضافة إلى إتاحة الشراء خلال شبكة واسعة من التجار ممن لديهم نقاط البيع الإلكترونية(POS)[٣].

(١) البنك المركزي المصري ، تقرير الإستقرار المالي ، ٢٠١٩ ، ص ٥٠.

(٢) مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار «التكنولوجيا المالية – الفرص والتحديات أمام القطاع الخاص»، رؤى على طريق التنمية ، أكتوبر ٢٠٢١ ، ص ٣٦ ، متاح على :

http://www.idsc.gov.eg/DocumentLibrary/view/b6272.

(٣) البنك المركزي المصري ، تقرير الإستقرار المالي ، ٢٠٢٠ ، مرجع سابق ، ص ٦٧.

٤- مبادرات دعم الكوادر والتثقيف المالي فى مجال التكنولوجيا المالية

فى ضوء إستراتيجية البنك المركزي المصري الخاصة بالتكنولوجيا والإبتكار أطلق البنك المركزي مبادرة "Fin Yology- Fin Tech for Youth" بهدف إكتشاف وتمكين المواهب الشابة ونشر الوعي والإبتكار فى مجالات وتطبيقات التكنولوجيا المالية ، وذلك عن طريق إدراج مشروعات التكنولوجيا المالية ضمن البرامج الدراسية لطلبة الكليات ذات الصلة وتشجيعهم لتقديم حلول إبتكاريه فى مجال التكنولوجيا المالية تلائم طبيعة وإحتياجات السوق المصرفي والمالي المصري. وتمت هذه المبادرة على مرحلتين : المرحلة الأولى وتمت فى فبراير ٢٠٢٠ ، والمرحلة الثانية فى أكتوبر ٢٠٢٠ وقد قام فريق من الخبراء المصرفيين بتقديم خبراتهم للطلاب من خلال محاضرات تدريبية وأخرى نقاشية لتقديم التوجيه والإرشاد اللازم بما يدعم مواهبهم ويطور أفكارهم ، علاوة على تخصيص مجموعة من جلسات التوعية والبرامج التدريبية التي يقدمها المعهد المصرفي المصري وذلك بتكليف من البنك المركزي[١].

كما قام البنك المركزي بمبادرة « رواد النيل » فى فبراير ٢٠١٩ بالشراكة مع عدد من الجامعات المصرية وبعض الجهات المحلية والدولية ، وتهدف هذه المبادرة إلى دعم زيادة الأعمال والمشروعات الصغيرة. وذلك من خلال أربعة محاور رئيسية وهي برنامج خدمات تطوير الأعمال ، وبرنامج دعم الإبتكار والمنافسة وبرنامج التوعية والتدريب ، وبرنامج حاضنات الأعمال. ولقد وصلت هذه الخدمات إلى نحو ٦٥ ألف خدمة ، لعدد ٢٧ ألف مستفيد فى الفترة من يوليو ٢٠١٩ وحتى يونيو ٢٠٢١[٢].

ولتعزيز جانب الطلب إتخذ البنك المركزي المصري العديد من الخطوات كان منها مبادرة « عشان بكره » والتي أطلقها المعهد المصرفي المصري فى عام ٢٠١٢ وذلك لنشر الثقافة المالية فى مختلف محافظات مصر[٣].

٥- التعاون بين الجهات الرقابية المحلية والدولية

نظرًا لما لأنشطة التكنولوجيا المالية من طبيعة متداخلة ، لذا فقد تم تشكيل « لجنة التكنولوجيا المالية والإبتكار » والتي تضم فى عضويتها كل من البنك المركزي المصري ، الهيئة العامة للرقابة المالية والجهاز القومي لتنظيم الإتصالات ووحدة

(1)https://www.masrafeyoum.ebi.gov.eg.

(٢) البنك المركزي المصري ، تقرير الإستقرار المالي ، ٢٠٢٠ ، مرجع سابق ، ص ٦١.

(٣) البنك المركزي المصري ، تقرير الإستقرار المالي ، ٢٠٢٠ ، مرجع سابق ، ص ٥٩.

مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ، بهدف وضع إطار موحد لمنح التراخيص اللازمة للشركات حال الرغبة فى طرح تطبيقاتالتكنولوجيا المالية فى الأسواق ، وتقوم هذه اللجنة بتقديم تقارير دورية حول نتائج أعمالها ليتم العرض على مجلس الإدارة الذي يضم ممثلي الجهات المشار إليها. وأيضًا قام البنك المركزي المصري بعقد وتوقيع ثلاث مذكرات تفاهم من شأنها تعزيز سبل التعاون فى مجال التكنولوجيا المالية مع عدد من الجهات الرقابية سواء كانت إقليمية أو دولية ، ومن هذه الجهات : سلطة النقد فى سنغافورة عام ٢٠١٨، سوق أبو ظبي العالمي عام ٢٠١٨، مصرف البحرين المركزي ٢٠١٩.كما قام البنك المركزي المصري بالإنضمام إلى عضوية جهات إقليمية ودولية ذات الصلة بالتكنولوجيا المالية. ومن هذه الجهات صندوق النقد العربي والتحالف الدولي للشمول المالي(١).

ثانيًا : محفزات الأعمال :

شركات التكنولوجيا المالية هي شركات تقدم حلولاً مبتكرة قائمة على التكنولوجيا فى القطاع المالي ، هذه الشركات يتم دعمها وتمكينها من قبل الكيانات التابعة للحكومة والقطاع الخاص والمتمثلة فى الحاضنات والمسرعات والمختبرات التي يديرها كلا القطاعين. فحاضنات الأعمال Business Incubatorsهي شركات تقدم برنامج متكامل للشركات الناشئة والمشاريع الجديدة فى مراحلها الأولى يساعدها على بلورة أفكارها فى شكل منتج أو خدمة وفق إطار زمني مرن ينتهي بإصدار المنتج النهائي. ومن أمثلة هذه الحاضنات ، حاضنة الأعمال التابعة لبنك مصر MINT، وحاضنة ٦Labs Flat ، أما مسرعات الأعمالBusiness Acceleratorsهي مؤسسات تعمل على تسريع المشاريع الناشئة من خلال عدد من الدورات التدريبية والإستشارية والتوجيه والتمويل مثال مسرعة التكنولوجيا المالية فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة AUC Venture Labs، وبرنامج تسريع التكنولوجيا المالية EFG – EV بواسطة المجموعة المالية الرائدة هيرمس EFG Hermes وشركة Egypt ventures(٢). كما أطلق البنك المركزي المصري صندوق دعم الإبتكار "Fin Tech Fund" فى قطاع التكنولوجيا المالية برأس مال مليار جنيه بالتعاون مع شركة برايد كابيتال وشركة Startup-Boot Camp ومجموعة من المؤسسات المالية فى مصر(٣).

(١) البنك المركزي المصري ، «تقرير منظور التكنولوجيا المالية» ، مصر ٢٠٢١ ، ص ٤٣.

(2) Financial System Development, MENA Mapping the Top MENA startup Accelerators in 2021, German cooperation, giz, April, 2021.

(3) www.fintech.cbe.org/home/fund.

وبالنسبة لمختبرات تطبيقات التكنولوجيا المالية فيطلق عليها المخبر التنظيمي "Regulatory sand box" وهي واحدة من أكثر المصطلحات شيوعًا فى مجال التكنولوجيا المالية ، وهو يعبر عن البيئة التجريبية التي تساعد فى فهم وإدارة المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا الجديدة قبل أن تصل إلى السوق النهائي. ولقد أصدر البنك المركزي المصري المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة ، والذي يقوم بتقديم الدعم التنظيمي والرقابي لرواد المختبر من المبتكرين فى مجال التكنولوجيا المالية وإرشادهم خلال كافة مراحل تواجدهم بالمختبر ، مما يسمح لمقدمي خدمات التكنولوجيا المالية المبتكرة بالتركيز على تطوير تطبيقاتهم ، وتجنب عملاء التطبيقات والأطراف الفاعلة فى السوق للمخاطر والآثار السلبية الناتجة عن عدم الإمتثال للقواعد الرقابية والتنظيمية.

ثالثًا: القطاع المالي :

يتميز القطاع المالي فى مصر بالتنوع من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات تتمثل فى تجميع المدخرات والإستثمار فى الأصول والمشروعات وإتاحة التمويل ، وإدارة المخاطر، وغيرها من الخدمات المالية الضرورية لإتمام العمليات الإقتصادية. ويتكون القطاع المالي فى مصر من قطاع الخدمات المصرفية ، وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية وذلك كما يلي:

١-قطاع الخدمات المصرفية : يعتمد القطاع المالي فى مصر على البنوك حيث تعتبر الكيان المتحكم فى القطاع المالي بشكل كبير ، حيث يمثل ٨٩٪ تقريبًا من إجمالي أصول النظام المالي ، ونحو ١٠٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي فى العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١[١]. ويتكون القطاع المصرفي من ٣٨ بنك لها شبكة من الفروع بلغت ٤٦٠١ فرعًا وذلك حتى سبتمبر ٢٠٢١[٢].

ويتنوع القطاع مابين البنوك المملوكة للدولة ، وبنوك القطاع الخاص ، والبنوك الأجنبية والأقليمية. وتساهم البنوك فى مصر فى بيئة عمل خدمات التكنولوجيا المالية من خلال خبراتها السوقية وكذلك مصادرها التمويلية. هذا ويقدم ٣١ بنكًا فى مصر خدمات رقمية ، ويقدم ١٨ بنكًا خدمات عبر الهاتف المحمول.

(١) البنك المركزي المصري ، تقرير الإستقرار المالي ، ٢٠٢٠ ، مرجع سابق ، ص ٨.
(٢) البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، العدد رقم (٢٩٦) – نوفمبر ٢٠٢١ ، ص ٤٢.

٢-قطاع الخدمات المالية غير المصرفية : تعد مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي المكون الثاني للنظام المالي فى مصر ، بما يمثل أكثر من ١٠٪ من إجمالي أصول النظام المالي ، ونحو ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي فى العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١. ويتكون هذا القطاع من سوق الأوراق المالية، شركات التأمين ، قطاع البريد ، شركات التمويل التأجيري ، صناديق التأمين الخاصة ، صناديق الإستثمار، جهات التمويل متناهي الصغر. ويستحوذ قطاعي البريد وشركات التأمين على حوالي ٥٦٪ من أصول القطاع المالي غير المصرفي ، يليها صناديق التأمين الحكومية والخاصة بنسبة ١٤,٦٪ ، ثم صناديق الإستثمار بنسبة ١٠,٢٪[١].

رابعًا : -البنية التحتية الداعمة لنشاط شركات التكنولوجيا المالية :حدث تطور كبير على صعيد قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتوفير شبكات الإتصال المتطورة ، وتقوم شركة بنوك مصر بتوفير البنية الأساسية لتطبيقات التكنولوجيا المالية على سبيل المثال شبكة بطاقات الخصم ،والصرفات الآلية "١٢٣"وغرفة المقاصة الآلية للمدفوعات EG-ACH. كما تتمثل أبرز عناصر البنية التحتية الداعمة لشركات التكنولوجيا المالية فى نظام الدفع بإستخدام الهاتف المحمول ويوجد فى مصر أربعة شبكات هي : فودافون وأورنج وإتصالات وتلكوم أيجيبت.

خامسًا:المستثمرون: يعتبر المستثمرون كيانات لاغنى عنها لتمويل الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث إنهم يوفرون الأموال اللازمة لهذه الشركات لتحقيق النمو والتوسع. وفي مجال تمويل شركات التكنولوجيا المالية الناشئة يعتبر رأس المال المخاطر (الجرئ) المحرك الأساسي لهذه الشركات ، فهو يعد أحد أشكال الإستثمار أو التمويل المالي الذي يحتوي على مخاطر كبيرة لإعتماده على تطبيق فكرة أو منتجات جديدة للتسويق لم يتم التأكد من مدى نجاحها بعد ، وهذه الإستثمارات قد تحقق قفزات ربحية كبيرة أو قد تؤول إلى الفشل. وفي مصر يوجد العديد من صناديق رأس المال المخاطر والتي تقوم بالإستثمار فى شركات التكنولوجيا المالية الناشئة. مثال صندوق Camelventures ، وصندوق Sawari ventures ، كما حرص القطاع المصرفي أيضًا على الإستثمار فى شركات التكنولوجيا المالية وذلك بإطلاق صندوق دعم رؤوس أموال شركات التكنولوجيا المالية الناشئة فى يناير ٢٠٢٢ بالشراكة بين كل من البنك الأهلي المصري ، وبنك مصر ، وبنك القاهرة

(١) البنك المركزي المصري ، تقرير الإستقرار المالي ، ٢٠٢٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٦.

برأس مال يفوق المليار وثلاثمائة جنيه مصري[١]. ويوضح الشكل رقم (٤) تطور حجم الإستثمار وعدد الصفقات فى شركات التكنولوجيا المالية الناشئة والقطاعات المغذية لها.

شكل رقم (٤)

تطور حجم الإستثمار وعدد الصفقات فى شركات التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها فى مصر للفترة ٢٠١٧ - ٢٠٢١

¤ حجم الإستثمار - عدد الصفقات

المصدر : البنك المركزي المصري ، "تقرير منظور التكنولوجيا المالية" ، مصر ٢٠٢١ ، ص ٤٣.

حيث يتضح زيادة حجم الإستثمارات فى هذه الشركات من ٠,٩ مليون دولار عام ٢٠١٧ ليصل إلى ١٥٩ مليون دولار فى عام ٢٠٢١ ، وذلك بإجمالي حجم إستثمارات بلغ ما يزيد عن ٢٥٠ مليون دولار خلال السنوات الخمس من ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢١. كما يتضح أيضًا إرتفاع إجمالي عدد الصفقات التي تم إبرامها ليصل إلى ٣٢ صفقة عام ٢٠٢١ مقارنة بإجمالي عدد ٣ صفقات عام ٢٠١٧ بنسبة نمو مقدارها ١٠ أضعاف.

(١) البنك المركزي المصري ، « تقرير منظور التكنولوجيا المالية » ، ٢٠٢١ ، مرجع سابق ، ص ٢٦.

أما الجدول رقم (١) فيبين تطور نسبة الإستثمارات الموجه إلى شركات التكنولوجيا المالية الناشئة مقارنة بنسبة الإستثمارات الموجه إلى شركات التكنولوجيا الناشئة فى مصر.

جدول رقم (١)

التوزيع النسبي للإستثمارات الموجه

إلى شركات التكنولوجيا الناشئة فى مصر وفقًا للقطاع

٢٠١٧		٢٠١٨		٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١	
الشركات	النسبة	الشركات	النسبة	الشركات	النسبة	الشركات	النسبة	الشركات	النسبة
أخرى	٣٠,٢	المواصلات	٤١	المواصلات	٤١	الصحة الإلكترونية	٣٢	التكنولوجيا المالية	٣٨
الصحة الإلكترونية	٢٧	الصحة الإلكترونية	٢٣,٣	التسويق	١٢	المواصلات	٢٥	التجارة الإلكترونية	٣٧
التجارة الإلكترونية	٢٢	التوظيف	١٠	التجارة الإلكترونية	١١	التجارة الإلكترونية	١٦	الخدمات اللوجستية	١٣
التوظيف	١١	التجارة الإلكترونية	٩	التوظيف	٧	التكنولوجيا المالية	٩	الصحة الإلكترونية	٣
الخدمات اللوجستية	٩	التكنولوجيا المالية	٣	الخدمات اللوجستيه	٦	التوظيف	٣	التعليم الإلكتروني	٢
التكنولوجيا المالية	٠,٨	التعليم الإلكتروني	٢	التعليم الإلكتروني	٥	الخدمات اللوجستية	٢	التسويق	١
				التكنولوجيا المالية	٤	التعليم الإلكتروني	١	مبيعات العقارات إلكترونيًا	١
				الصحة الإلكترونية	٢	التسويق	١		

المصدر :

The Egyptian startup ecosystem report 2021, Powered by : itide, global ventures,2021, pp 38-39.

حيث يتضح إنه فى عام ٢٠١٧ كانت نسبة الإستثمارات الموجه إلى شركات التكنولوجيا المالية الناشئة لا تتجاوز ١٪ من إجمالي الإستثمارات فى شركات التكنولوجيا الناشئة ، وهي بذلك تأخذ المرتبة الأخيرة فى توزيع حجم الإستثمارات ، ثم أخذت المرتبة قبل الأخيرة عام ٢٠١٨ بنسبة إستثمارات ٣٪ واستمرت فى المرتبة

قبل الأخيرة عام ٢٠١٩ بنسبة ٤٪ ، ثم وصلت إلى المرتبة الرابعة عام ٢٠٢٠ بنسبة ٩٪ من إجمالي الإستثمارات ، ثم قفزت إلى المرتبة الأولى عام ٢٠٢٠ لتستحوذ على أكثر منثلث حجم الإستثمارات الموجه إلى الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا. وقد يرجع ذلك إلى الدور الهام الذي لعبته التكنولوجيا المالية خلال فترة أزمة (كوفيد – ١٩).

سادسا: شركات التكنولوجيا المالية : هي شركات تقدم المنتجات والخدمات المالية من خلال الوسائل الرقمية مثل الأنترنت والهاتف المحمول ، وهي تتضمن المدفوعات والتحويلات والإئتمان والودائع أو غيرها من خدمات الإدخار والتأمين.

ويوضح الشكل رقم (٥) توزيع الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا فى مصر وفقًا للقطاع ، حيث يبلغ عددها ٥٦٢ شركة وذلك حتى سبتمبر ٢٠٢١ ، وتأتي التكنولوجيا المالية فى المرتبة الثانية بعدد شركات ناشئة ٦٥ شركة بما يمثل ١١,٦٪ من إجمالي الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا ، أما المرتبة الأولى فهي لقطاع التجارة الإلكترونية بعدد شركات ١١٧ شركة بما يمثل ٢٠,٨٪ من إجمالي الشركات الناشئة. ويأتي فى المرتبة الثالثة شركات الصحة الإلكترونية والذي يبلغ عددها ٥٣ شركة بما يمثل ٩,٤٪ من إجمالي الشركات ، أما المرتبة الأخيرة فكانت لقطاع التكنولوجيا الزراعية حيث بلغ عدد الشركات به ٨ شركات بما يمثل ١,٤٪ منإجمالي الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا فى مصر.

شكل رقم (٥)

توزيع الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا في مصر وفقًا للقطاع عام ٢٠٢١

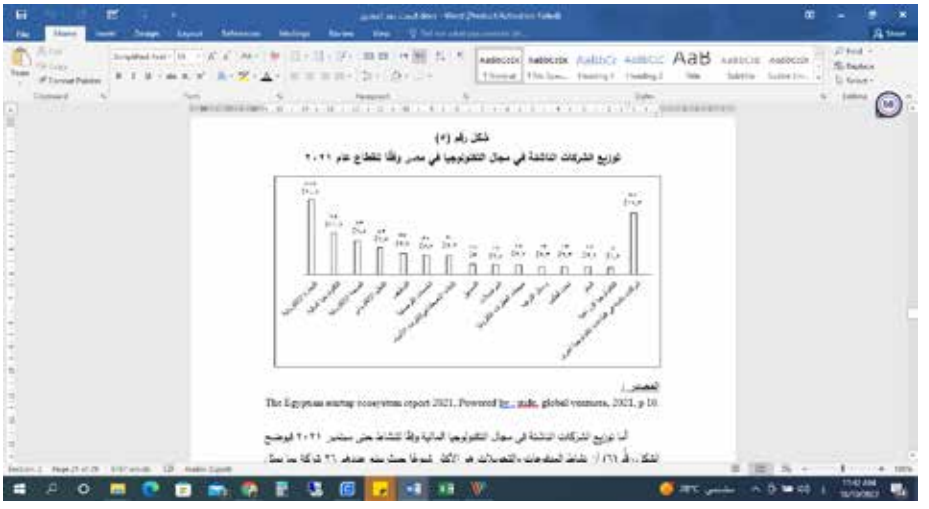

المصدر :

The Egyptian startup ecosystem report 2021, Powered by : itide, global ventures,2021, p 10.

أما توزيع الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية وفقًا للنشاط حتى سبتمبر ٢٠٢١ فيوضح الشكل رقم (٦) أن نشاط المدفوعات والتحويلات هو الأكثر شيوعًا حيث يبلغ عددهم ٢٦ شركة بما يمثل ٤٠٪ من إجمالي عدد الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية ، ومن أمثلة شركات هذا النشاط My Fawry، و Vapulus **وهذه الشركات تعتبر بوابات دفع إلكترونية تتيح للمستخدمين العديد من المميزات التي توفر عليهم الوقت والجهد مثل دفع الفواتير ، وشحن الهواتف المحمولة ، وحجز تذاكر الحافلات وغيرها من الخدمات.**

شكل رقم (٩)

التوزيع النسبي للشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية

وفقًا للنشاط فى مصر حتى سبتمبر ٢٠٢١

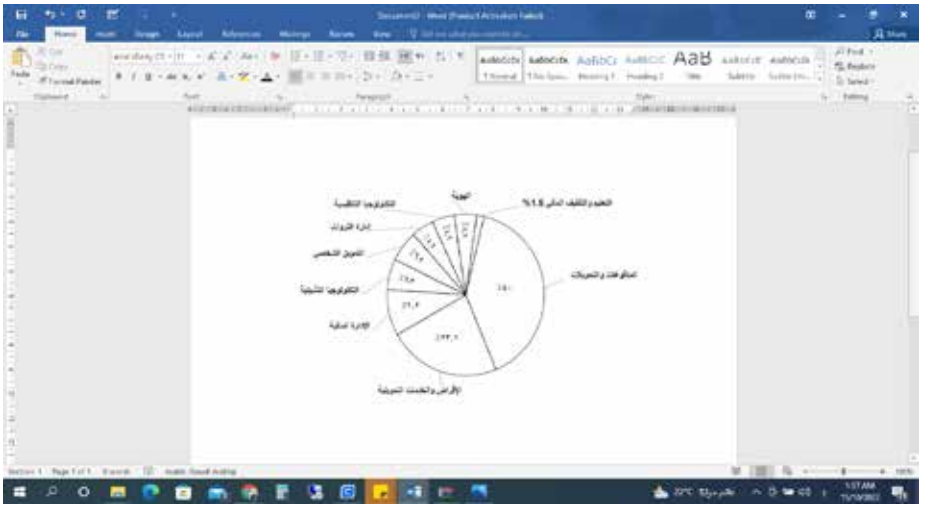

المصدر:

The Egyptian startup Ecosystem Report 202, Powered by : itida, global ventures, 2021, p20.

ويبلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية فى نشاط الإقراض والخدمات التمويلية ١٥ شركة بما يمثل ٢٣٪ تقريبًا ، ومثل هذه الشركات Valu وهي تسعى لتقديم عمليات تقسيط المنتجات دون فوائد. كما يوجد ٥ شركات بما يمثل ٩٪ تقريبًا تقوم بنشاط الإدارة المالية ، وذلك مثل شركة Paynas، ونوته وهذه الشركات تقدم حلول مبتكرة تتعلق بالموارد البشرية والرواتب من خلال توفير أنظمة الدفع وخيارات الإقراض للموظفين. أما نشاط التكنولوجيا التأمينية والتمويل الشخصي فيبلغ نصيب كل منهما ٤ شركات بما يمثل نسبة ٦٪ تقريبًا ومثل هذه الشركات على التوالي Moneyfellows, carsurance وهذه الشركة الأخيرة تعتبر أحد أشكال التمويل الجماعي وهي تتيح للمستخدمين الوصول إلى أهداف الإدخار والإئتمان عن طريق نموذج "ROSCA" المعروف فى مصر بأسم "الجمعية" ، ولدى مثل هذه الشركات نظام

يقوم بتقسيم المستخدمين ووضعهم فى فئات مختلفة بناء على الدخل وأشياء أخرى. وأيضًا يوجد ٣ شركات بما يمثل ٤,٦٪ لكل من نشاط إدارة الثروات والتكنولوجيا التنظيمية والهوية ومن هذه الشركات على التوالي Know me, verified, thunder كما توجد شركة واحدة بنسبة ١,٥٪ لنشاط التعليم والتثقيف المالي.

سابعا : المستفيدون من الخدمة (الأفراد والمنشآت) : تلعب عادات المستهلكين من الأفراد والمنشأت وعدادهم وظروفهم دورًا كبيرًا فى خلق الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية. وفي مصر مع وجود عدد سكان يتجاوز ١٠٣ مليون نسمة ، وقوى عاملة حوالي ٢٨ مليون نسمة ، وعدد شباب يتجاوز ٢٧ مليون نسمة[١]. هذا إلى جانب إرتفاع معدل إنتشار الهواتف المحمولة والذي يبلغ ٩٨٪ وذلك حتى أكتوبر ٢٠٢١[٢]. كل ذلك يؤهل مصر لإنتشار خدمات التكنولوجيا المالية.

بناء على ما سبق عرضه ، يمكن القول بوجود بيئة عمل ممكنة وداعمة لقطاع التكنولوجيا المالية فى مصر ، ونتيجة لذلك حقق القطاع نجاحًا ملحوظًا خلال العامين السابقين ، فوفقًا لتقرير النظام البيئي العالمي ٢٠٢٠[٣]. تعتبر القاهرة ضمن أفضل عشرة نظم بيئية عالمية فى مجال تنمية المواهب فى مجال التكنولوجيا المالية. كما يوضح تقرير عن النظام البيئي فى مصر عام ٢٠٢١ ، أن مصر تعتبر رابع أكبر نظام بيئي للشركات الناشئة فى أفريقيا من حيث عدد الشركات بعد جنوب أفريقيا ونيجيريا وكينيا حيث تمثل مصر ١٩,٨٪ من إجمالي الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية فى أفريقيا[٤].

وأيضًا تحتل مصر المرتبة الثانية فى عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة إذ تضم ١٥٪ من هذه الشركات فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وذلك بعد دولة الأمارات العربية المتحدة التي تتربع على المركز الأول إذ تضم ١٨٪ من هذه الشركات[٥]. وتأتي مصر فى المركز الخامس لمؤشر التقنيات المالية الحديثة فى الدول العربية

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي ، ٢٠٢١.

(2)www.mcit.gov.eg.

(3) The Global fintech Ecosystem Report 2020, The New Annual Sub-sector Report series, startup Genome. July 2020, p57.

(4) The Egyptian startup Ecosystem Report 2021, Powered by: itida. globalventures.2021, p7.

(٥) مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، التكنولوجيا المالية الفرص والتحديات أمام القطاع الخاص ، ٢٠٢٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٧.

"FinxAr"والذي يلقي الضوء على تطور صناعة التقنيات المالية الحديثة والخدمات المالية الرقمية فى الدول العربية خلال الفترة (٢٠١٨– ٢٠٢٠) وذلك بعد دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية ، ومملكة البحرين ، والجمهورية التونسية ، ووفقًا لهذا المؤشر أيضًا إستحوذت مصر على المركز الأول فى تنمية المواهب ، وحلت المرتبة الثالثة فى مجال التثقيف المالي وزيادة الحلول والخدمات المالية الرقمية المقدمة[١].

كذلك حظت مصر بأربعة تطبيقات من ١٥ تطبيق للتكنولوجيا المالية هي الأفضل فى الشرق الأوسط، وفقًا لما أظهرته شبكة Forbes لعام ٢٠٢١ ، حيث جاء فى المركز الأول ضمن القائمة التطبيق المصري My Fawry كبوابة للدفع الإلكتروني وسداد الفواتير ، وفي المركز الخامس جاء تطبيق Valu وهو منصة للشراء بالتقسيط ، وحل فى المركز السادس تطبيق Money Fellows كمنصة رقمية للجمعيات، ثم تطبيق AMAN فى المركز التاسع وهو للخدمات المالية والمحافظ الإلكترونية للتجار[٢].

(١) صندوق النقد العربي ، مؤشر التقنيات المالية الحديثة فى الدول العربية (FinxAr)، المنهجية والنتائج ، إعداد نوران يوسف ، إبريل ٢٠٢١ ، ص ٢٤.

(2)www.forbes Middle east.com.

المبحث الرابع : التكنولوجيا المالية وإستهداف الفئات الأكثر إحتياجًا للخدمات المالية

تعد التكنولوجيا المالية وما نتج عنها من خدمات مالية رقمية سبيلاً لحل بعض المشاكل المتمثلة فى التكلفة المرتفعة للخدمات المالية، والإجراءات المطلوبة من قبل المؤسسات المالية التقليدية ، وبُعد المسافات بين المناطق الريفية والنائية عن مراكز الخدمات المالية. فالتكنولوجيا المالية تتمتع بالمرونة المطلوبة إذ تسمح التكنولوجيا بإيصال الخدمات المالية من خلال الإنترنت والهاتف المحمول إلى أبعد نقطة ممكنة. وفى هذا المبحث سوف نتناول بالتوضيح ما يلى :

المطلب الأول:التكنولوجيا المالية وإنتشار الخدمات المالية الرقمية فى مصر.

المطلب الثانى: الخدمات المالية الرقمية المتاحة للفئات الأكثر إحتياجا.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية فى مصر والية التغلب عليها .

المطلب الأول: التكنولوجيا المالية وإنتشار الخدمات المالية الرقمية فى مصر

تطور عدد حسابات الهاتف المحمول (المحافظ الإلكترونية) من ٧,٨٥ مليون محفظة عام ٢٠١٧ إلى ٢٣,١٨ مليون محفظة عام ٢٠٢١ وذلك بمعدل نحو ٢٠٠٪. كما زادت أعداد بطاقات الدفع الإلكترونية من ٣٠,٩ مليون بطاقة عام ٢٠١٧ إلى ٥٢ مليون بطاقة تقريبًا عام ٢٠٢١ وذلك بمعدل نمو ٦٩٪. أما أعداد نقاط البيع الإلكترونية فقد سجلت حتى نهاية أغسطس ٢٠٢١ ما يقرب من ٧٠٠ ألف نقطة بيع إلكترونية بزيادة تقدر بحوالي ٩٠٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٧ حيث كان عددها ٦٨ ألف نقطة[١].

ويوضح الجدول رقم (٢) تطور مؤشرات إستخدام الخدمات المالية الرقمية فى مصرمن قبل العملاء الإناث والذكور وكذلك للحضر والريف .وذلك للأعوام ٢٠١٤، ٢٠١٧، ٢٠٢١.

(١) البنك المركزي المصري ، تقرير الإستقرار المالي ، ٢٠٢٠ ، مرجع سابق ، ص ٦٧.

جدول رقم (٢)

تطور مؤشرات إستخدام الخدمات المالية الرقمية فى مصرمن عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢١

المؤشر	عام ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١
البالغين (+١٥) الذين يمتلكون بطاقات الخصم كنسبة من إجمالى البالغين فى الحضر	-	-	٢٢٪
البالغين (+١٥) الذين يمتلكون بطاقات الخصم كنسبة من إجمالى البالغين فى الريف	-	-	٢٣٪
البالغين (+١٥) الذين قاموا بإرسال أو تلقى الأموال بإستخدام الإنترنت أو الهاتف المحمول كنسبة من إجمالى البالغين فى الحضر	-	-	٢٠٪
البالغين(+١٥) الذين قاموا بإرسال أو تلقى الأموال بإستخدام الإنترنت أو الهاتف المحمول كنسبة من إجمالى البالغين فى الريف	-	-	٢٠٪
البالغين (+١٥)الذين لديهم حساب على الهاتف المحمول كنسبة من إجمالى البالغين فى الحضر	-	-	١٪
البالغين (+١٥)الذين لديهم حساب على الهاتف المحمول كنسبة من إجمالى البالغين فى الريف	-	-	١٪
الإناث (+١٥) الذين قاموا بإرسال أو تلقى الأموال بإستخدام الإنترنت أو الهاتف المحمول كنسبة من إجمالى البالغين الإناث	٤٪	١٧٪	١٦٪
الذكور(+١٥) الذين قاموا بإرسال أو تلقى الأموال بإستخدام الإنترنت أو الهاتف المحمول كنسبة من إجمالى البالغين الذكور	١٢٪	٢٩٪	٢٤٪
الإناث (+١٥) الذين قاموا بالإدخار بإستخدام الهاتف المحمول كنسبة من إجمالى البالغين الإناث	-	-	١٪
الذكور (+١٥) الذين قاموا بالإدخار بإستخدام الهاتف المحمول كنسبة من إجمالى البالغين الذكور	-	-	١٪

المصدر :

Asli Demirguc-Kunt,Leora Klapper,Dorothe Singer,and Saniya Ansar,The Global 2021 Findex Database,Financial Inclusion,Digital Payments,and Resilience in the Age of COVID- 19, WORLD BANK GROUP, 2022 .

يتبين لنا من الجدول السابق إستخدام الخدمات المالية الرقمية فى الحضر والريف ، وكذلك إستخدمها من قبل الذكور والإناث،وإن كان نسبة إستخدمها فى الحضر أفضل من الريف وأيضا نسبة إستخدام الذكور أكثر من نسبة إستخدام الإناث. ورغم إن هذة النسب تبدو صغيرة إلا إننا نتوقع زيادتها فى المستقبل القريب.

المطلب الثانى: الخدمات المالية الرقمية المتاحة للفئات الأكثر إحتياجًا للخدمات المالية

فى ظل صعوبة وصول الفئات المستبعدة ماليا من الخدمات المالية الرسمية نتيجة الحواجز الهيكلية والعقبات التنظيمية ، يبرز الدور الإجتماعي والاقتصادي للتكنولوجيا المالية من خلال الفرص التي يتم خلقها لصالح الفئات المحرومة والمستبعدة ماليًا ، بحيث تتعدى المسألة فى هذه الحالة القدرة على الإبتكار والتمييز وتطوير أدوات أخرى لتأمين راحة عملاء المصارف إلى إمكانية خدمة هذه الفئات المستبعدة ماليًا.

يقصد فى هذه الدراسة بالفئات الأكثر إحتياجًا للخدمات المالية بالفئات المهمشة مثل الفقراء ومحدودي الدخل خاصة المرأة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، وأيضًا سكان المناطق الريفية والنائية[1]. ومن أهم الخدمات المالية الرقمية التي قُدمت إلى هذه الفئات فى مصر مايلي:

١) بطاقات الفلاح :قام البنك المركزي بالتعاون مع وزارة الزراعة فى إصدار بطاقة الفلاح ، حيث يهدف المشروع إلى إصدار عدد ٣ مليون بطاقة من خلال البنك الزراعي المصري ، وقد تم إصدار عدد مليون ونصف بطاقة وجاري إستكمال إصدار باقي البطاقات.

٢) بطاقة تكافل وكرامة : قام البنك المركزي المصري بالتعاون مع وزارة التضامن وبنك ناصر فى إصدار بطاقات تكافل وكرامة حيث تم إصدار عدد ١,٨ مليون بطاقة وجاري إستكمال باقي البطاقات.

٣) بطاقات ذوي الهمم : تعاونالبنك المركزي مع وزارة التضامن وبنك ناصر فى إصدار بطاقات لذوي الهمم ، حيث تم إصدار عدد ٢,٣ مليون بطاقة وجاري إستكمال باقي البطاقات.

(١) البنك المركزي المصري – النشرة التعريفية للشمول المالي، ٢٠٢٠، ص١١.

كذلك تم إطلاق مشروع إحلال وتجديد بطاقات المعاشات ببطاقات الدفع الوطنية «ميزه» ، حيث تم تحويل عدد ٤ مليون بطاقة وجاري إستكمال تحويل باقي البطاقات.

٤) إطلاق مبادرة لنشر عدد ٦٥٠٠ ماكينة صراف آلي جديدة فى أنحاء الجمهورية وبنسب أعلى فى المناطق التي تعاني من نقص فى الخدمات المصرفية ، وقد تم نشر أكثر من ٢٩٠٠ ماكينة صراف آلي داخل الجمهورية حتى أغسطس عام ٢٠٢١. ومن المتوقع أن يرتفع عدد ماكينات الصراف الآلي إلى مايقرب من ٢١ ألف ماكينة صراف آلي فى شتى أنحاء الجمهورية ، وذلك خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢[١].

٥) قام البنك المركزي المصري في أغسطس ٢٠٢١ بإطلاق مبادرة "Accelerate'ha "،والتي تهدف إلى تقديم حلول التكنولوجيا المالية المبتكرة التي تلبي احتياجات الفئات المهمشة والمحرومة من الإناث ،بالإضافة الي إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة بتقديم حلول وتطبيقات مبتكرة وإنشاء محددًا من الكوادر النسائية في مجال ريادة الأعمال للتكنولوجيا المالية .

٦) وقعت الحكومة المصرية عقد شراكة فى سبتمبر ٢٠٢١ مع شركة الوطن للإعلانات المتنقلة (إعلانى) وشركة (باى ناس) للمدفوعات والحلول الرقمية ،وذلك لتوفير خدمات دفع الأجرة بوسائل الدفع الرقمية وتوفير خدمات تمويلية رقمية لسائقى سيارات الأجرة فى مصر .

٧) تم إطلاق شركة مزارع Mazaree عام ٢٠٢٠ : وهي منصة إلكترونية متخصصة فى التكنولوجيا المالية الزراعية ، وتهدف المنصة بشكل أساسي إلى خدمة أصحاب المزارع الصغيرة ، وهي المزارع التي تبلغ مساحتها أقل من فدان واحد ، وتقدم المنصة خدمات استشارية للفلاحين وأصحاب المزارع مثل: خدمة التعرف على ما يمكن زراعته قبل بداية الموسم مرفقة بالأسعار المتوقعة لشراء المحصول، وأيضًا توفير المنتجات اللازمة للزراعة بأسعارها. هذا بالإضافة إلى توصيل أصحاب المزارع بالتجار والمسوقين وأصحاب الشركات الغذائية لشراء محصولهم ، وأيضًا توصيلهم بالمقرضين سواء بنوك أو هيئات خاصة ، وكذلك تقدم المنصة التسهيلات الكافية لحصول أصحاب المزارع على تمويلات لممارسة أعمالهم ، هذه التمويلات تتم بشكل إلكتروني بالكامل[٢].

(١) البنك المركزي المصري ، تقرير الإستقرار المالي ، ٢٠٢٠ ، مرجع سابق ، ص ٦٨.
(2) www.arabfounders.net/mozare3-egypt-startup.

٨) قامت شركة أمان للدفع الإلكتروني وهي إحدى شركات أمان التابعة لشركة راية القابضة للإستثمارات المالية ، بالتعاون مع صندوق مشاريع المرأة العربية (AWEF) بدعم ألف سيدة مصرية من الأسر منخفضة الدخل وذلك عبر إمدادهن بماكينات نقاط البيع (POS) ، وتطبيقات الدفع الإلكتروني عبر الهواتف الذكية ، بالإضافة إلى مبلغ مالي لتيسير بدء العمل بالماكينات ، مما يشجع أخريات على إستخدام سبل الدفع الإلكتروني[١].

٩) أطلقت شركة فوري العاملة فى مجال الدفع الإلكتروني ، شبكة «هي فوري» والتي تهدف إلى مساعدة المرأة على الوصول إلى فرص عمل أكثر لتصبحن وكيلات لدى «هي فوري» ما يخلق مصارد دخل جديدة للسيدات ذوات الدخل المنخفض والمحدود[٢].

١٠) «تطبيق تحويشه» وهو يعد أول تطبيق لمجموعات الإدخار والإقراض الرقمي فى القرى المصرية، وجاء ذلك بالتعاون بين البنك الزراعي المصري والمجلس القومي للمرأة تحت رعاية البنك المركزي. ويستهدف هذا التطبيق إستفادة ٥٠٠ ألف سيدة فى ريف مصر فى ١٣ محافظة كمرحلة أولى[٣].

١١) قام البنك المركزي المصري فى ديسمبر ٢٠١٧ ، بإطلاق برنامج المزايا الإجتماعية «نفقة» وهو أول برنامج رقمي من الحكومة إلى الأشخاص وهو يهدف إلىتسهيل صرف مبالغ المزايا الإجتماعية للأرامل والمطلقات وذلك بإستخدام المحفظة الإلكترونية. وتم إطلاق هذا البرنامج بالشراكة مع كل من ماستر كارد ، وباي موب ، وبنك ناصر الإجتماعي[٤].

١٢) التمويل الأصغر «النانو فاينانس» وافقت هيئة الرقابة المالية لشركات التمويل بتقديم خدمة التمويل الأصغر بحد أقصى ثلاثة ألف جنيه للفرد ، ويمنح للأفراد بشرط السداد فى فترة لا تتجاوز ٩٠ يومًا، ويتم منح التمويل من خلال محافظ مالية على أجهزة التليفون المحمول. وتوجد أربعة تطبيقات تقدم خدمة تمويل النانو بصورة متكاملة من المنح حتى تمام السداد. وقد وصل عدد المستفيدين بمنتج التمويل الأصغر إلى ١٨,٢٥ ألف مستفيد فى نهاية إبريل ٢٠٢٢ ، وبأرصدة تمويل بلغت مايقرب من ١٠ مليون جنيه[٥].

(1)www.amwalalghad.com2021.og/06.
(2)www.fawry.com
(3)www.banky gate.com
(4) www.nsb.gov.eg.
(5) www.gate ahram.org.eg.news/3589985.

١٣) أطلق البريد المصري تطبيق «يلا» والذي يقدم خدمات التحويلات المالية ، وشراء إحتياجات الحياة اليومية ، كما يُمكن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من دفع الرواتب لمجموعة العمل لديهم. ولقد فاز هذا التطبيق بجائزة الإبتكار من الإتحاد البريدي اليورو متوسطي والذي يضم فى عضويته خمسة عشرة دولة أوروبية وتسع دول عربية ، حيث جاء التطبيق فى المركز الأول لجائزة الإبتكار[١].

١٤) أطلقت شركة "Valu"برنامج "فاليو معاك" وهو يستهدف تلبية إحتياجات الشرائح الشبابية التي لا تحظى من قبل بتغطية خدمات التمويل الإستهلاكي والمتمثلين فى طلاب المرحلة الجامعية[٢].

١٥) تطبيق "Credit-go" وهو تطبيق لخدمة الدفع والتحصيل يستخدم فى الأكشاك ، وهو يستهدف الشرائح منخفضة الدخل.

١٦) قسطلي "Kastly" هو تطبيق يتيح الإقراض للشرائح منخفضة الدخل[٣].

١٧) كاشات "Kashat"تطبيق للتمويل متناهي الصغر وهو يقدم قروض قصيرة الأجل ، تتراوح قيمتها من ١٠٠ جنيه إلى ٢٠٠٠ جنيه مع فترة سداد تصل إلى ٩١ يوم[٤].

١٨) نشاط التمويل الجماعي : يوجد فى مصر ثلاث منصات بارزة للتمويل الجماعي وهي شيكرا "Shekra"، ويمكن "Yomken"، ومدد "Madad" ، تعمل هذه المنصات كنقاط إتصال لجمع التبرعات من الأشخاص المتبرعين إلى الأشخاص المحتاجين ، وخصوصًا لمساعدة الأشخاص الذين يعانون من إعسار مالي ، وبعض الحالات الإجتماعية من خلال المساهمة فى توفير النفقات الطبية والتعليمية ، وكذلك تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر[٥].

١٩) منصة نتسهم "Netsahem" هي منصة توفر قاعدة بيانات متكاملة تضم كل الجمعيات العاملة فى المجال الخيري فى مصر ، وكذلك توفر بيانات تفصيلية عن الحالات التي تستحق الدعم من هذه الجمعيات وهي تعتبر أول منصة إلكترونية للتبرعات الخيرية فى مصر[٦].

(1) www.blog.most a91.com/visal-yalla-pay-guide.
(2) www.valu.com.eg
(3) www.gasatly.net/ar
(4) www.kashat.com.eg
(5) www. Arab.org/ar/blog/mena-crod funding-plat forms.
(6) www.egyentrepreneur.com/is-egypt-moving-to-strengthen-therole-of-financial-technology-companies.

هذه هي بعض الخدمات المالية الرقمية التي استهدفت الفئات الأكثر إحتياجًا وهي خدمات ليست بالكثير، على الرغم من أن معظم شركات التكنولوجيا المالية تعمل تحت شعار تمكين المستبعدين ماليًا من استخدام الخدمات المالية ، إلا أن القليل منها فعليًا هم من يعتبروا الفئات الأكثر إحتياجًا محور تركيزهم.ومن هنا نجد أن فرضية البحث قد تحققت بشكل مقبول نسبيًا.

المطلب الثالث : التحديات التي تواجه الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية فى مصر والية التغلب عليها .

على الرغم من الجهود المبذولة لدعم التكنولوجيا المالية فى مصر ، لازال هذا القطاع يواجه العديد من التحديات التي تحولدون وصول وإستخدام الخدمات المالية الرقمية خاصة للفئات الأكثر إحتياجًا للخدمات المالية. وتنقسم تلك التحديات إلى خمسة أنواع هم : تحديات مرتبطة بالبنية التحتية، تحديات تشريعية وتنظيمية، تحديات فى جانب العرض ، تحديات فى جانب الطلب ، تحديات اجتماعية وذلك كما يلي :

أولاً: تحديات البنية التحتية : على الرغم من وصول نسبة إنتشار الهواتف المحمولة فى مصر إلى ٩٧,٤٪ فى يوليو ٢٠٢١ ، فإن إشتراكات الأنترنت لازالت منخفضة خاصة للإنترنت عن طريق الهاتف المحمول والذي بلغت نسبة مستخدميه ٥٨,٨٤٪ فى الشهر نفسه[١].هذا بالإضافة إلى تدني خدمة الأنترنت ، وعدم وجود هذه الخدمة فى العديد من المناطق الريفية والنائية.

ثانيًا : تحديات تشريعية وتنظيمية : حماية السمتهلك من هجمات الأمن السبراني وتدابير أمن وسلامة المعلومات. تعتبر من أبرز التحديات التي تعوق إزدهار الشركات المالية الرقمية فى مصر ، حيث يصعب إكتساب ثقة العملاء نتيجة التخوف والإحتيال والقرصنة فى ظل عدم وجود أطر كافية لحماية المستهلك. ومن التحديات التنظيمية أيضًا تعدد الجهات التنظيمية التي يتعين على الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية العمل معها ، والتي تشمل الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي والجهاز القومي لتنظيم الإتصالات ووحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية[٢].

(1) www.mcit.gov.eg/en/News.

(٢) البنك المركزي المصري ، « تقرير منظور التكنولوجيا المالية» ، ٢٠٢١ ، مرجع سابق ، ص ٣٤.

ثالثًا: تحديات فى جانب العرض : ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة (المغامرة) التي يرتكز عليها نمو شركات التكنولوجيا المالية. كذلك عدم القدرة على بناء شراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين فى القطاع يعتبر أكبرعائق أمام نجاح الشركات المالية الناشئة ، حيث تعتبر العلاقة بين البنوك والشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية ضرورة لنجاح الشركات الناشئة ، فيمكن للبنوك العاملة فى السوق المحلية أن يكونوا عملاء أو قنوات توزيع للشركات الناشئة أو مصادر تمويل[١].كما توجه شركات التكنولوجيا المالية تحديات كبيرة فى جذبها والإحتفاظ بالكوادر الموهوبة المؤهلة فى مجال التكنولوجيا المالية[٢].

وأيضًا تتمثل أهم التحديات فى جانب العرض فى عدم إعتبار المؤسسات المالية الكبيرة والكثير من الشركات الناشئة ، إستهداف الفئات الأكثر إحتياجًا فرصة للحصول على حصة سوقية أكبر، بل إعتباره استثمار عالي المخاطر وقليل العائد. وفي حالات أخرى تقوم البنوك أو الشركات بدعم الفئات الأكثر إحتياجًا بدافع المشاركة الإجتماعية ،وهذا ما تبين سابقًا ،ففي حالة تطبيق «تحويشه» كان المشارك الأساسي المجلس الأعلى للمرأة ، وتطبيق «نفقة» كان المشارك الأساسي بنك ناصر الإجتماعي ،وتطبيق «يلا» كان برعاية البريد المصري ،كذلك كانت مبادرة التمويل الأصغر «النانو فاينانس» برعاية هيئة الرقابة المالية.أما بطاقات الدفع الإلكترونية فكـانـت برعـايـة البـنـك المركزي وقد تم ذلك دون اعتبار أن يكون هدفهم الأساسي هو الربح.

رابعًا : تحديات فى جانب الطلب : أن أحد الأسباب الأكثر شيوعًا لعدم إستخدام الخدمات المالية الرقمية هو الإفتقار إلى المعرفة والفهم لكيفية عمل هذه الخدمات ،والمزايا التي يمكن الحصول عليها من خلال إستخدامها ، وأيضًا ضعف الثقة فى هذه الخدمات وغياب الوعي والثقافة المالية.

(١) المرجع السابق ، ص ٤٧.

(2) Yasmine Osama, Donia Mostafa. Fin Tech: from Evaluation to Revolution MENA Region, Central Bank of Egypt, Egyptian Banking Institute, 2017, p 26.

خامسًا : التحديات الإجتماعية : من أهم هذه التحديات تفضيل الشرائح ذوي الدخول المنخفضة للإقتراض وطلب المساعدة المالية من خلال الأهل والأصدقاء.

هذه أبرز التحديات التي تقابل إنتشار وتوسع الخدمات المالية الرقمية فى مصر ، وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية تبذل العديد من الجهود لنشر المعاملات المالية الرقمية إلا أنه مازالت هناك حاجة إلى الاستمرار فى صياغة السياسات والخطط والتشريعات التي تشجع على إنتشار شركات التكنولوجيا المالية الناشئة خاصة التي تقـدم خـــدمات مالية للفئات الأكثر إحتياجًا فى مصر، والتى ترى الدراسة ان من أهمها مايلى:

ضرورة التنسيق بين مقدمى الخدمات المالية التكنولوجية والجهات التشريعية والرقابية بهدف وضع إطار فعال للتعاون بين كل الأطراف يدعم إنتشار وإستخدام التكنولوجيا المالية.

تكييف الأطر التشريعية والتنظمية بشكل مستمر حتى تتناسب مع التطور السريع فى الادوات المالية المبتكرة وما يرتبط بها من مخاطر.

الإستمرار فى تطوير البنية التحتية الرقمية والتى من بين ماتشمل خدمات الأنترنت ، خدمات البيانات المحمولة ،الوصول إلى البيانات الضخمة ، والبنية التحتية لبطاقات الهوية الرقمية، وخدمات الدفع الرقمية .

إنشاء منصة رقمية تتضمن جميع عناصر النظام البيئى فى مصر تقييم واقع التكنولوجيا المالية فى السوق المصرى ، وذلك للوقوف على التحديات التى تقابل هذا القطاع والعمل على حلها بصفة دائمة

العمل على الشراكات بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية وذلك لتوسيع قاعدة المتعاملين،والإستفادة من حجم البيانات التى تتوافر لدى البنوك .

السماح للشركات والجمعيات الأهلية التى تقدم خدمات الإقراض متناهى الصغر العمل كوسطاء لفتح محافظ الهاتف المحمول لعملائهم والسداد عن طريق مححفظة

الهاتف المحمول ، بما يساعد الفئات المهمشة والفقيرة على الاستفادة من الخدمات المالية الرقمية .

الإهتمام بقطاع البريدالمصرى وإدخال خدمات مالية رقمية به مما يخدم عملائه الفعليين والمحتملين .

وضع خطة فعالة لنشر الوعى المجتمعى بالخدمات المالية الرقمية تتناسب مع كل فئات المجتمع خاصة الأشد إحتياجا للخدمات المالية ،وذلك ضرورى لتفعيل جانب الطلب من خلال تحسيس فئات المجتمع بالمصلحة العامة والخاصة الممكن تحقيقها من خلال استخدام الخدمات المالية الرقمية .

تشجيع الإستثمارات الأجنبية الممولة لخدمات التكنولوجيا المالية والتى توفر المزيد من رؤوس الأموال لهذه الشركات .

العمل على دعم وزيادةعدد حاضنات ومسرعات التكنولوجيا المالية خاصة فى المدن الصغيرة والقرى والمناطق النائية،الأمر الذى يساعد على إكتشاف الكثير من المواهب المطلوبة لإنتاج حلول مالية مبتكرة تخدم سكان هذة المناطق .

تشجيع شركات التكنولوجياالمالية على تقديم خدمات مالية رقمية تناسب الفئات الاكثر إحتياجا ، وذلك بتقديم إعفاءات ضريبية ، وتسهيل الإجرات التى تتعلق بإنشاء الشركات التى تخدم هذه الفئات .

ضرورة زيادة الشراكة بين الجهات الحكومية والرسمية والشركات الناشئة وذلك لتقديم منتجات تناسب الفئات الاكثر إحتياجا للخدمات المالية.

- الخاتمة والنتائج والتوصيات :

- الخاتمة : لقد سعينا فى هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التكنولوجيا المالية فى مصر ، وإلى أي مدى تمكنت الفئات الأكثر إحتياجًا من الإستفادة من الخدمات المالية الرقمية. ولقد إتضح أنه على الرغم من أن الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية قدمت أشكال جديدة ومبتكرة من الخدمات المالية والمصرفية ، إلا أن القليل منها هو ما يناسب الفئات الأكثر إحتياجًا للخدمات المالية ، وحيث أن هذه الفئات يمثلوا نسبة غير قليلة فى مصر ، فإن قلة تصميم منتجات وخدمات مناسبة مُعدة خصيصًا وفقًا لإحتياجاتهم ومتطلباتهم ، يعتبر هدر لفرص كبيرة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

- **نتـائج الـدراسـة : لـقـد تـوصـلت الـدراسة إلـى مجموعة من النتائج أهمها :**

توفر التكنولوجيا المالية للمستهلكين خدمات موجهة بشكل أفضل وأسعار أقل ، وتُسهل الوصول إلى الإئتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ، وتعززإنتاجية المؤسسات المالية التقليدية ، وتوفر إمكانيات جديدة لإنتشار الخدمات المالية والإستفادة منها خاصة للفئات الأكثر إحتياجًا للخدمات المالية.

إن التطور الأبرز فى مجال التكنولوجيا المالية على الصعيدين العالمي والمحلي قد حصل فى مجال المدفوعات الرقمية ، إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل توسيع نطاق وإطار الخدمات المالية الرقمية لتتضمن القروض والمدخرات والتأمين وتحويل الأموال.

لقد حققت مصر تقدمًا ملحوظًا فيما يتعلق بالخدمات المالية الرقمية ، ويرجع ذلك إلى جهود البنك المركزي المصري فى إنشاء وحدة التكنولوجيا المالية والإبتكار وإعداد استراتيجية خاصة فى مجال صناعة التكنولوجيا المالية ، هذا بالإضافة إلى إصدار التعليمات الخاصة بتطوير نظام الدفع الإلكتروني، مما ساهم فى تطور القطاع المالي وإنتشار الخدمات المالية الرقمية.

شهدت أوضاع وأعداد الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية نموًا كبيرًا فى مصر وإنتشرت وإزدهرت بالتوازي مع إنتشار الأنترنت والهواتف المحمولة.

قام البنك المركزي وعدد من الجهات الرسمية بتقديم العديد من الخدمات المالية الرقمية التي تناسب الفئات الأكثر إحتياجًا للخدمات المالية.

على الرغم من وجود العديد من الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية الرقمية ، إلا أن القليل منها فقط يقدم خدمات مالية خاصة بالفئات الأكثر إحتياجًا للخدمات المالية.

يوجد العديد من التحديات التي تواجه الفئات الأكثر إحتياجًا للخدمات المالية فى المجتمع فى إستخدام الخدمات المالية الرقمية ، وهي تحديات تتعلق بجانب العرض ، وجانب الطلب ، وتحديات إجتماعية.

-التوصيات :

تعزيز البنية التحتية المالية ، حيث يُعد توفر بنية تحتية مالية سليمة لتلبية متطلبات التكنولوجيا أحد الركائز التي تقوم عليها صناعة التكنولوجيا المالية ، وتشمل هذه البنية : الأطر التشريعية التي تخص عمل الشركات الناشئة ، بناء قواعد بيانات وطنيةمفتوحة لتعزيز الشفافية ، تقوية وتوصيل شبكات الإنترنت والهواتف المحمولة إلى المناطق المحرومة من المدن الكبرى وإلى القرى والمناطق النائية.

توفير الحماية المالية للعملاء وذلك عن طريق توفير المعلومات وتوضيح الفرص والمخاطر المرتبطة بكل منتج أو خدمة بشكل دقيق ، هذا بالإضافة إلى الحفاظ على السرية وحماية البيانات والحسابات، والإستجابة للشكاوى والإهتمام بالتفضيلات.

إيجاد نظام تعليم مالي متكامل للوصول إلى مجتمع مثقف ماليًا ، مما يساهم ويساعد المواطنين على إتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطرة.

النهوض بالفئات الأكثر إحتياجًا للخدمات المالية من خلال وضع إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي لهم ، والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحها.

ضرورة وجود إبتكارات وخدمات مالية رقمية ذات بعد إجتماعي تستهدف الفئات الأكثر إحتياجًا.

العمل على تبادل الأموال إلكترونيًا عن طريق الهاتف المحمول العادي ، وإتساع شبكة الوكلاء ليحلون محل ماكينات الصرف الآلي ، مما يساهم فى وصول الفئات الأكثر إحتياجًا إلى الخدمات المالية الرقمية.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

الدوريات والدراسات :

١- حسين الحافظ "ماهي التكنولوجيا المالية"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، مجلد ٢٦ ، العدد ١ ، ٢٠١٩ .

٢- ريهام أحمد ممدوح حسين "أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الإقتصادية" ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، ديسمبر ٣, ٢٠٢٠-

٤- صندوق النقد العربي ، مؤشر التقنيات المالية الحديثة فى الدول العربية (FinxAr) ، المنهجية والنتائج ، إعداد نوران يوسف ، إبريل ٢٠٢١ .

٥- عبد الكريم أحمد قندور "التطبيقات المالية وتطبيقاتها فى الصناعة المالية الإسلامية" ، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٩.

٦- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار "التكنولوجيا المالية – الفرص والتحديات أمام القطاع الخاص"، رؤى على طريق التنمية ، أكتوبر ٢٠٢١ . متاح على :http:// www.idsc.gov.eg/ DocumentLibrary /view/b٦٢٧٢.

٧- نفيسة الخير "التقنيات المالية الحديثة" ، صندوق النقد العربي ، ٢٠٢٠ .

التقارير والنشرات :

١- البـنك المـركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، العدد رقم (٢٩٦) – نوفمبر ٢٠٢١ .

٢- البنك المركزي المصري ، النشرة التعريفية للشمول المالي، ٢٠٢٠ .

٣- البنك المركزي المصري ، تقرير الإستقرار المالي ، ٢٠١٨ .

٤- البنك المركزي المصري ، تقرير الإستقرار المالي ، ٢٠١٩ .

٥- البنك المركزي المصري ، "تقرير منظور التكنولوجيا المالية" ، مصر ٢٠٢١ .

٦- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي ، ٢٠٢١.

٧- ومضة – بيفورت ، "تقرير التكنولوجيا المالية" ، التكنولوجيا المالية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، ٢٠١٧ .٢-- البنك المركزي المصري ، تقرير الإستقرار المالي ، ٢٠٢٠ .

القوانين والمنشورات :

١- الجريدة الرسمية ، قانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ ، بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي – العدد ٣٧ مكرر (و)، ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠.

٢- الجريدة الرسمية ، قانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ ، العدد ٣٢ مكرر (ج) ، ١٤ أغسطس ٢٠١٨.

٣- الجريدة الرسمية – قانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ ، العدد ٢٨ مكرر (هـ) ، ١٥ يوليه ٢٠٢٠.

٤- الجريدة الرسمية ، قانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ ، العدد ٥ مكرر (و) ، ٨ فبراير ٢٠٢٢.

ثانيًا : المراجع باللغة الأجنبية

Periodicals and working papers

1- Arab Regional Fintech Working Group, Digital Customer on –Boarding, ARAB MONETARY FUND, No 139, 2020.

2- AZURE, What is cloud computing? Available at : http://AZURE. Microsoft.com/en.us/ resources/cloud-computing Dictionary/what is cloud computing?/benefits

3- CBINSIGHIS, (What is Block chain Technology?) November 9, 2021. Available at : https://CBINSIGHTS.com/research/what-is-block chain-technology/

4- Clover DX, Fin Tech, Available at : https://cloverdx.com/solution/ fintech.

5- Derry D'silva, Zuzana Filofax, Frack Packer and Siddhartha Tiwari. "The design of digital Financial infrastructure : lessons from India- BIS Papers, No. 106, December, 2019.

6- Financial System Development, MENA Mapping the Top MENA startup Accelerators in 2021, German cooperation, giz, April, 2021

7- Hossam Hussein, "The Impact of Financial Technology on Financial Inclusion : The case of Egypt : IOSR, Journal of Economics and Finance, Vol. 11, Issue 6, Ser. II (Nov. – Dec. 2020), pp 35-51.

8- S&P Global. "An Introduction into Fintech : Key sectors and trends, October, 2016. Available at : http://spglobal.com.

9- The world Bank. What Kenya's Mobile Money Success Could mean for the Arab World (2018).

10- Yasmine Osama, Donia Mostafa. Fin Tech: from Evaluation to Revolution MENA Region, Central Bank of Egypt, Egyptian Banking Institute, 2017.

Reports :

1- Asli Demirguc-Kunt,Leora Klapper,Dorothe Singer,and Saniya Ansar,The Global 2021 Findex Database,Financial Inclusion,Digital Payments,and Resilience in the Age of COVID- 19, WORLD BANK GROUP, 2022.

2- FINDEX ABLE. Global Fintech Ranking Report Bridging The Gap, 2021.

3- FINDEX ABLE. The Global Fintech Index 2020, The Global Fintech Index City Rankings Report, December, 2020 .

4- Global Insur Tech Report 2017, Insur 's new normal driving innovation with Insured Tech 2017. Available at : https://pwc.es/es/publications/ seguros/ fintechc-seguros-junio-2017 pdf.

5- KPMG. Pulse of Fintech, H_1, August 2020,

6- KPMG. Pulse of Fintech, H_2,21, January 2022 .

7- The Egyptian startup Ecosystem Report 2021, Powered by: itida. globalventures.2021.

8- The Global Fintech Adoption Index 2019, EY. Building a better working world 2019 . .Available at : https://www.ey.com/en/ey-global-fintech-adoption-index

9- The Global fintech Ecosystem Report 2020, The New Annual Sub-sector Report series, startup Genome. July 2020.

ثالثًا : مواقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

1- http://fintech-egypt.com/ecosystem

2- https://www. Arab.org/ar/blog/mena-crod funding-plat forms.

3- https://www.amwalalghad.com2021.og/06.

4- https://www.arabfounders.net/mozare3-egypt-startup.

5- https://www.banky gate.com

6- https://www.blog.most a91.com/visal-yalla-pay-guide.

7- https://www.egyentrepreneur.com/is-egypt-moving-to-strengthen-therole-of-financial-technology-companies.

8- https://www.fawry.com

9- https://www.fintech.cbe.org/home/fund

10- https://www.forbes Middle east.com.

11- https://www.Fra.gov.eg

12- https://www.gasatly.net/ar

13- https://www.gate ahram.org.eg.news/3589985.

14- https://www.kashat.com.eg

15- https://www.masrafeyoum.ebi.gov.eg.

16- https://www.mcit.gov.eg

17- https://www.mcit.gov.eg/en/News.

18- https://www.nsb.gov.eg.

19- https://www.valu.com.eg

التكنولوجيا المالية ومدى إستفادت الفئات الأكثر إحتياجًا للخدمات المالية فى مصر

المستخلص :يشهد القطاع المالي الكثير من التطورات المرتبطة بالخدمات المالية والمصرفية ، فالتكنولوجيا المالية بمجالاتها المتعددة تعتبر أحدث مراحل التطور بقطاع الخدمات المالية ، وظهرت فى هذا المجال الشركات المالية الناشئة التي توفر الخدمات المالية والمصرفية التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التكنولوجيا المالية فى مصر ، وأهم شركات التكنولوجيا المالية الناشئة ومدى قدرتها على تقديم أشكال جديدة ومبتكرة من الخدمات والمعاملات المالية والمصرفية خاصة للفئات الأكثر إحتياجًا للخدمات المالية والمستبعدة ماليًا من خدمات النظام المصرفي فى مصر، وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى إن قطاع التكنولوجيا المالية فى مصر قد حقق تقدمًا كبيرًا ، كما شهدت أوضاع الشركات المالية الناشئة نموًا ملحوظًا ، حيث صنفت القاهرة واحدة من أفضل سبع مدن فى العالم لتأسيس الشركات المالية الناشئة لعام ٢٠٢٠ ، وكذلك إتضح وجود الكثير من الخدمات والتطبيقات المالية الرقمية المختلفة إلا إنه رغم كثرة هذه الخدمات والتطبيقات وتنوعها فإن ما يناسب الفئات المهمشة والأكثر إحتياجًا يعد قليل. الأمر الذي يعني وجود الكثير من التحديات والقيود والتي تتطلب جهودًا وإجراءات لتحسين الوضع وزيادة الخدمات والمعاملات المالية الرقمية التي تناسب الفئات الأكثر إحتياجًا للخدمات المالية.

الكلمات المفتاحية :التكنولوجيا المالية ، الخدمات المالية الرقمية ، الفئات الأكثر إحتياجًا ، الشركات المالية الناشئة.

Financial technology and its benefits Categories most in need of financial services in Egypt

Dr . Mervat Mohamed Abdel-Wahhab Farag

Abstract :

The financial sector is witnessing a lot of developments related to financial and banking services. Financial technology in its various fields is the latest stage of development in the financial services sector, and emerging financial companies have appeared in this field that providesfinancial and banking services that depend on modern technology. This study aims to identify the reality of financial technology in Egypt, the most important emerging companies and their ability to provide new and innovative forms of financial and banking services and transactions, especially for the groups most in need of financial services and financially excluded from the services of the banking financial system in Egypt, based on the descriptive analytical approach. The study found that the financial technology sector in Egypt has achieved great progress, and the status of emerging financial companies has witnessed remarkable growth, as Cairo was ranked one of the seven best cities in the world for establishing financial startups for the year 2020, and it became clear that there are many different digital financial services and applications except Despite the many and diversity of these services and applications, what suits the groups most in need of financial services are few. This means that there are many challenges and restrictions that require efforts and measures to improve the situation and increase digital financial services and transactions that suit the groups most in need of financial services.

Keywords:

Financial technology, digital financial services, needy groups, financial start-ups.